وزارة التعليـــــــم العالي والبحـــث العلمـــــــي
جامعـــة العقيـــــد أكلي محنـــــد أولحـــــاج
معهـــــد العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســـم: العلوم الاجتماعية فرع: علم اجتماع

تخصص: علم الاجتماع التربوي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي

دور المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات

دراسة ميدانية في الحي الغربي بالبويرة

إعداد الطالبة:
- أرزقي فيروز

تحت إشراف:
- أ. عتروت وردة

السنة الجامعية: 2012/2011

الشكر

الحمد لله الذي وفقنا وقوى من عزيمتنا لانجاز هذا البحث رغم الصعوبات نتقدم بالشكر الجزيل والخاص إلى الأستاذة المشرفة "عتروت وردة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية.

فيروز

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى أمي الغالية وأبي العزيز

وأخي الذي أتمنى له النجاح في حياته

إلى كل العائلة فردا فردا وخاصة بنات عمي وأبنائه

آسيا وخديجة

إلى أبناء خالي وخالتي: سماء، لخضر، لمنة، هلال، إيمان، علي، وثيليلي

إلى كل صديقاتي:

طاوس، صونيا، عزيزة، نادية، ليندا، كريمة، نادية، رامية، وحياة

وإلى أعز شخص في حياتي « نوّار »

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ

الفصل الأول: الفصل المنهجي للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع 03

2- أهمية وأهداف الدراسة 04

3- الإشكالية 05

4- الفرضيات..... 07

5- تحديد المفاهيم 08

6- المقاربة النظرية..... 12

7- الدراسات السابقة. 13

8- صعوبات الدراسة..... 14

الفصل الثاني: البيئة ومشكلة التلوث:

- تمهيد 16

1- الاهتمام العالمي بالبيئة. 17

1-1- تاريخ هذا الاهتمام 17

1-2 التشريعات والمخططات البيئية. 18

أ- مؤتمر ستوكهولم. 19

ب- مؤتمر الأمم المتحدة. 20

ج- مؤتمر تبلسي..... 20

د- مؤتمر كيوتو..... 21

2- مشكلة التلوث البيئي..... 22

2-1- ماهية التلوث..... 22

أ- تعريفه..... 22

ب- أنواعه. 23

ج- أسبابه ومصادره. 25

2-2 الآثار الناجمة عن التلوث. 27

2-3- طرق مكافحة التلوث والمحافظة على البيئة..... 27
3- الجهود المحلية (الجزائرية) في الاهتمام بالبيئة ومكافحة التلوث..... 28
3-1- نظرة تاريخية حول اهتمام الجزائر بالبيئة..... 28
3-2 إستراتيجية حماية البيئة في الجزائر..... 31
3-3 الواقع البيئي الجزائري..... 34
3-4 المؤسسات البيئية في الجزائر..... 35
خلاصة..... 36

الفصل الثالث: الثقافة البيئية في المجتمعات المحلية.

- تمهيد 38
1- الوعي البيئي..... 39
2- أهمية مشاركة المواطن في حماية البيئة. 40
2-1 الأهمية الاجتماعية للمشاركة..... 41
2-2 الأهمية العلمية للمشاركة..... 41
3- التربية البيئية. 42
3-1 أهداف التربية البيئية. 42
3-2 أشكال التربية البيئية. 44
3-3 مبادئ التربية البيئية..... 44
3-4 تحديد صفات الإنسان البيئي. 45
4- دور بعض مؤسسات المجتمع في حماية البيئة. 46
4-1 دور الأسرة..... 46
4-2 دور مؤسسات التعليم. 47
4-3 دور وسائل الإعلام..... 47
خلاصة..... 48

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

- تمهيد 51
1- مجالات الدراسة..... 52

1-1 المجال الجغرافي..... 52
1-2 المجال البشري..... 52
1-3 المجال الزمني..... 52
2- العينة والمعاينة..... 52
3- المنهج المستخدم..... 54
4- أدوات جمع المعطيات..... 54
5- أدوات تحليل المعطيات..... 56
خلاصة..... 57

الفصل الخامس: عرض البيانات وتحليل النتائج.

- تمهيد..... 59
1- المعطيات الخاصة بالفرضية الأولى..... 60
1-1 عرض الجداول وقراءتها..... 60
1-2 تحليل ومناقشة هذه المعطيات..... 82
2- المعطيات الخاصة بالفرضية الثانية..... 84
2-1 عرض الجدول وقراءتها..... 84
2-2 تحليل ومناقشة هذه المعطيات..... 95
3- الاستنتاج العام..... 97
الخاتمة..... 99
المراجع
الملاحق

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**60**
02	يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن	**61**
03	يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	**62**
04	يمثل توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة في الحي	**63**
05	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي	**64**
06	يمثل توزيع أفراد العينة حسب طبيعة النشاط	**65**
07	يمثل توزيع أفراد العينة حسب وصف الحي	**66**
08	يمثل توزيع أفراد العينة حسب من المسؤول عن زيادة التلوث في حيكم	**67**
09	يمثل توزيع أفراد العينة حسب أسباب التلوث في حيكم	**68**
10	يمثل توزيع أفراد العينة حسب كيفية التخلص من النفايات	**70**
11	يمثل توزيع أفراد العينة حسب إلى من توكل مهمة إخراج النفايات	**72**
12	يمثل توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين طبيعة النشاط المهني وزيادة نسبة التلوث	**74**
13	يمثل توزيع أفراد العينة حسب إيجاد النفايات في الشارع	**75**
14	يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع البرامج التعليمية المقدمة في إطار حماية البيئة	**76**
15	يمثل توزيع أفراد العينة حسب تشجيع الأطفال العمل بها	**77**
16	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متابعة البرامج التلفزيونية والإذاعية التي تهتم بالبيئة	**78**
17	يمثل توزيع أفراد العينة حسب تقديم إذاعة البويرة برنامجا خاصا بالبيئة	**79**
18	يمثل توزيع أفراد العينة حسب تقييم المصالح البلدية فيما يخص حماية البيئة	**80**
19	يمثل توزيع أفراد العينة حسب المجهودات المختلفة في مكافحة التلوث	**81**
20	يمثل توزيع أفراد العينة حسب ما تقدمه للبيئة في إطار المحافظة عليها من التلوث بالنفايات	**84**
21	يمثل توزيع أفراد العينة حسب تقييم دورك في مواجهة مشكلة التلوث في الحي	**85**
22	يمثل توزيع أفراد العينة حسب المعاملة مع من يزيد من تلويث الحي بالنفايات	**86**
23	يمثل توزيع أفراد العينة حسب المناقشة مع الغير...عن ظاهرة التلوث	**87**
24	يمثل توزيع أفراد العينة حسب المناصحة فيما بينهم بعدم رمي النفايات في الحي	**88**

25	يمثل توزيع أفراد العينة حسب القيام بعمليات تنظيف في الحي	**89**
26	يمثل توزيع أفراد العينة حسب المشاركة في هذه العمليات	**90**
27	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الاستجابة لهذه العمليات من طرف سكان الحي	**91**
28	يمثل توزيع أفراد العينة حسب السلوكات والتصرفات	**92**
29	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الاتفاق في الرؤى بين سكان الحي حول المحافظة على البيئة	**93**
30	يمثل توزيع أفراد العينة حسب مسؤولية حماية الحي من التلوث	**94**

مقدمـــة

مقدمة:

منذ وجد الإنسان على وجه الأرض وهو يتفاعل مع محيطه الخارجي ينشئ معالم بيئته التي تشير إليه لأنها انعكاس له، وهي تعبر عن مدى وعيه لدوره الحضاري ، فالإنسان يصنع بيئته الاجتماعية والصحية وغيرها من حالات المحيط الذي يعيش فيه، فلا يمكن تحقيق بيئة نظيفة وصحية إذا كانت بيئته الداخلية والنفسية والعقلية والفكرية ليست بالمثل، فالبيئة مرآة للأفراد، وتعبر عن مفرد اهم السلوكية وعناصر أفكارهم ومنهج تفكيرهم، لذا فإن الوضع البيئي يتغير عندما يتغير فهم الإنسان للبيئة ، وأن غياب الوعي من أهم أسباب تدهور البيئة التي أصبحت من أخطر وأهم مشكلات الحياة المعاصرة كما أصبحت المركز الرئيسي لعوامل التلوث ومصادره والذي أثر بشكل كبير على حياة الأفراد والجماعات وعليه فقد أصبح مستقبلهم مرتبطا بالاهتمام والعناية الذين يولهما كل فرد للحفاظ على البيئة المعرضة اليوم لاعتداءات مختلفة الأشكال.

إن هذه التهديدات الباقية على خطورتها آخذت في التفاقم. فتلوث الماء الصالح للشرب،واستنفاذ الموارد الغابية واختفاء أنواع نباتية وحيوانية وتراكم مواد كيميائية تسمم الأراضي والتربة، التصحر الزاحف نحو الشمال وانبعاث الغازات السامة كلها تفسر مدى التلوث وتدهور الإطار المعيشي إختلال الأنظمة الايكولوجية فم يعد الأمر مجرد أخطار بل حقائق ملموسة ،وأكبر الأخطار أن تضحى عادية ومقبولة من الإنسان الذي يقف عاجزا أمام ضخامة المشاكل المتطلب حلها فيميل نحو نوع من التنازل وترك الأمور على حالها هذا الحال الذي يتفاقم يوما بعد يوم ، لذا ينبغي الإسراع في ترقية سياسات وبرامج على شتى المستويات بما فيها المستوى المحلي وتغيير السلوكات الفردية منها والجماعية وتغيير القناعات الخاصة بالتربية البيئية والتحسيس بمعاناة البيئة كونها أدوات مدعمة لأعمال أخرى تستهدف حماية البيئة والتي من أهمها . مشاركة كل فرد في مشاريع بيئية ملموسة ذلك لأن إشراك المجتمع المحلي في انجاز هذه المشاريع يجعلهم يحسون بأنهم معينون بها وبأنهم مسؤولون عنها، و لا يكون هذا إلا بتضافر الجهود والإمكانيات اللازمة لمحاربة ومكافحة ظاهرة التلوث بمختلف أنواعه وخاصة التلوث بالنفايات والتقليل من أثارها.

ولهذا الغرض تبرز الحاجة لتناول مثل هذه المواضيع نظرا لأهميتها العلمية والعملية من خلال التركيز علي دراسة موضوع **دور المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات** والذي تم إختياره كموضوع للدراسة في إطار تسليط الضوء علي الثقافة البيئية التي يحملها الافراد خاصة في المجتمع الجزائري وبالتدقيق في مدينة البويرة من أجل المحافضة على البيئة،وهذا من خلال أخذ عينة للبحث والدراسات في **الحي الغربي** ولهذا الغرض فقد تم تناول هذه الدراسة للبحث من خلال مخطط من الفصولهي:

الفصل الأول: أدرجناه تحت عنوان الفصل المنهجي للدراسة و قد تناولنا فيه أسباب اختيار الموضوع ثم أهمية و أهداف الدراسة ثم بعدها الإشكالية وفرضيات الدراسة ثم الحديث عن أهم المفاهيم و الدراسات السابقة ثم المقاربة النظرية و في الأخير أدرجنا صعوبات الدراسة.

الفصل الثاني: والذي هو بعنوان "البيئة ومشكلة التلوث" وقد تطرقنا فيه إلى الاهتمام العالمي بالبيئة وتاريخ هذا الاهتمام ثم التشريعات والمخططات البيئية ثم أهم المنظمات والأجهزة الخاصة بالبيئة وأيضا ذكرنا مشكلة التلوث البيئي حيث بدأنا بماهية التلوث من تعريف إلى أنواع والأسباب والمصادر تبعا وبعدها الآثار الناجمة عن التلوث وطرق مكافحته. وبعدها الجهود الجزائرية في الاهتمام بالبيئة ومكافحة التلوث وتطرقنا إلى النظرة التاريخية حول اهتمام الجزائر بالبيئة، وفي هذا الأخير اعتمدنا الاستراتيجيات والواقع البيئي الجزائري.

الفصل الثالث: يتمحور حول الثقافة البيئية في المجتمعات المحلية بدأ بالوعي البيئي وأهمية مشاركة المواطنين في حماية البيئة وبعدها تحدثنا عن التربية البيئية من أهداف وأشكال ومبادئ وتحديد صفات الإنسان البيئي ثم دور بعض مؤسسات المجتمع في حماية البيئة.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية حيث تطرقنا إلى مجالات الدراسة ثم المجال الجغرافي والبشري والزمني، المعاينة والعينة، المنهج المستخدم ثم أدوات جمع المعطيات وتحليل المعطيات.

الفصل الخامس: عرض البيانات وتحليل النتائج حيث بدأنا المعطيات الخاصة بالفرضية الأولى عرضها في الجداول وقراءتها وتحليل معطياتها ثم المعطيات الخاصة بالفرضية الثانية عرضها في الجداول وقراءتها وتحليل معطياتها ثم النتائج العامة للدراسة وأخيرا الخاتمة والمراجع ثم الملاحق.

الجانب النظري

الفصل الأول: الفصل المنهجي للدراسة

1. أسباب اختيار الموضوع
2. أهمية وأهداف الدراسة
3. الإشكالية.
4. الفرضيات.
5. تحديد المفاهيم.
6. الدراسات السابقة.
7. المقاربة النظرية.
8. صعوبات الدراسة.

1- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إدراج أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع فيما يلي:

- أهمية الموضوع المدروس حاليا، بدراسة الانعكاسات التي يخلفها التلوث على الصحة العامة للأفراد.

- موضوع تلوث البيئة تم معالجته وفق أطر نظرية فكرية تختلف عن إطارنا النظري لعلم الاجتماع، بحيث تم التطرق إلى هذا الموضوع بطريقة تقنية وقانونية وفق التخصصات الأخرى.

- حماية البيئة والمحافظة عليها يعد أمرا لا بد منه فهي مسؤولية الجميع لأنه موضوع يخص جميع المهن والتخصصات والشرائح الاجتماعية وعلم الاجتماع من العلوم التي يمكن أن تقدم إسهاما واضحا في هذا المجال.

- تفعيل الدور السوسيولوجي في الدراسات العلمية التي تهتم بالثقافة البيئية في المجتمعات المحلية.

- واقع المدن الجزائرية وما تشهده اليوم من تغيرات نتيجة النمو، وانعكاساته في تراكم النفايات ومخلفات المناطق الصناعية والتي أثرت كثيرا في تلويث المحيط البيئي.

- دعم الثقافات التي تحث على الموروث البيئي والوصول إلى تكوين وعي بيئي لدى الأفراد والمجتمعات المحلية.

2- أهمية وأهداف الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة:

في التعرف على الدور الذي يلعبه المجتمع المحلي بمدينة البويرة في التصدي لظاهرة التلوث بصفة عامة والتلوث بالنفايات بصفة خاصة، وكيفية معالجتها، وكذلك مدى أهمية التدابير المتخذة بتضافر الجهود والتنسيق بين المجتمع المحلي من خلال دور الأسرة والمجتمع والسلطات المحلية في سبيل تحقيق بيئة نظيفة.

- توضيح أبعاد مشكلة تلوث البيئة الناجم عن الزيادة السريعة في المدن من الناحية البشرية على حساب الموارد البيئية المتوفرة.

أما فيما يخص أهداف الدراسة فهي:

- لفت انتباه السلطات المحلية والهيئات المسؤولة عن قضايا البيئة بما في ذلك مؤسسات المجتمع من أجل تحقيق نظافة دائمة وأمن وسلامة بيئية.

- تفعيل دور المجتمع المحلي على الحفاظ على بيئة المدينة من مختلف أنواع التلوث خاصة التلوث في النفايات.

- محاول التعرف على الثقافة البيئية في المجتمع المحلي بمدينة البويرة وتحويل تلك الثقافة إلى واقع عملي وممارسات يومية اتجاه البيئة المحيطة بهم.

- التعرف على آليات دعم التفاعل بين مؤسسات المجتمع من وسائل الإعلام، الجمعيات والنوادي لعلاج خطورة التلوث.

- تزويد المكتبة الجامعية بمثل هذه البحوث والدراسات والتي تبقى كفيلة لعلاج أمراض التلوث، وبالتالي تحقيق تنمية بيئية فوق أرضية نظيفة، ولا يتم ذلك إلا من خلال الاستمرارية لمثل هذه الأبحاث العلمية.

3- الإشكالية:

تعتبر البيئة ذلك الإطار الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، فسلامتها هي من سلامة الإنسان والإضرار بها يعني الإضرار به، ومنذ أن ظهرت الثورة الصناعية وتركزت في مناطق من العالم دون أخرى، بدأت تظهر مشكلات البيئة الايكولوجية، وذلك بفعل الإنتاجية وفي المواد والخدمات وكذا سباق المجتمعات الإنسانية نحو النمو الاقتصادي والصناعي المتسارع دون الاكتراث بعواقبه وتأثيراته على المحيط، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات التلوث بمختلف أنواعه كتلوث الهواء، الماء، الغذاء. و الذي ادى الى اختلال التوازن بين الإنسان والبيئة المحيطة به وظهرت العديد من الأمراض الفتاكة كالالتهاب الكبدي الوبائي، الإسهال وغيرها وأمام هذا التردي البالغ للبيئة والتلوث الكثيف الذي أصابها بدأت تشكل جمعيات المحافظة على البيئة في كل مكان محاولة السعي إلى المصالحة بين الإنسان والبيئة، لذلك اهتم المجتمع الدولي بموضوع البيئة من خلال منظمة الأمم المتحدة والتي أكدت منذ عام 1948م على حق الإنسان في التمتع ببيئة سليمة ونظيفة ولذلك نظمت هذه الهيئة العالمية عدة مؤتمرات دولية للتحسين بهذه الأزمة وقد خلصت إلى نتيجة مفادها أن البشر عامة بحاجة إلى وعي بيئي يربطهم باحترام البيئة، سواء كانوا يعيشون أو ينتمون إلى مجتمعات صناعية أو غير صناعية يعيشون في الريف أم الحضر، من فئات اجتماعية غنية أم فقيرة منتجة أم مستهلكة فمهمتهم الحفاظ على البيئة لأن قضية البيئة قضية عالمية بالدرجة الأولى قبل أن تكون محلية إقليمية ولا يمكن أن تقتصر على دولة دون أخرى، ومجتمع دون آخر والجزائر ليست في غنى عن هذه الظاهرة، فهي تواجه مشاكل عديدة متعلقة بتدهور البيئة واستنفاذ الموارد الطبيعية، وهذا ما أدى بالجزائر إلى الانضمام إلى المنظمات العالمية لحماية البيئة وحضور المؤتمرات المنعقدة في هذا الشأن والتوقيع على كل الاتفاقيات الخاصة بذلك ولأن اختلال التوازن الطبيعي الكبير يمكن أن يؤدي بسرعة إلى كارثة ايكولوجية واقتصادية ولأن الجزائر لم تسطر القوانين والمراسيم إلا سنة

1983م و لم تبدأ هذه القوانين إلا في سنة 2001م،[1] أين وضعت مراسيم وقوانين خاصة بحماية البيئة فالمدن تحتاج من أجل استمرارها وامتداد وظائفها إلى عدد من البنايات التحتية الأساسية التي تظهر في التعمير كالطرقات والشبكات المختلفة والتي تزيد من تحسين مناظرها الطبيعية وتنميتها كما تحتاج أيضا إلى عناصر تحسن من الإطار الحياتي وتسهل تأدية الأعمال اليومية الصناعية والخدمات والواقع يبرز أن الجزائر تعاني من ظاهرة التلوث البيئي الناتج عن الكثافة السكانية المرتفعة، هذا إلى جانب سوء التخطيط للأراضي المجهزة للبناء وانتشار الصناعة بطرق عشوائية غير منظمة وتركيزها في المناطق المجاورة للأحياء السكنية، مما أدى إلى تلوث الهواء، الماء والتربة بأطنان النفايات والتي تؤدي إلى تشويه جمال المحيط والمناطق العامة وما تخلفه من أضرار صحية واجتماعية، هذه المشكلات التي ترجع في جانب منها إلى انعدام ثقافة المحافظة على البيئة وغياب السياسات المتعلقة بالمواد البيئية، وكيفية المحافظة عليها نتيجة اللامبالاة من قبل أفراد المجتمع مما ترتب عنه ظهور تلوثات خطيرة من جراء تراكم النفايات المترلية، وزيادة انتشار مخلفات المواد الصلبة وانبعاثات دخان المصانع والسيارات، وظهور نقص في تسيير الفضلات، والتخطيط للصرف الصحي السليم والذي أدى إلى ارتفاع في عدد وتزايد المزابل بالطرق الفوضوية والمياه المتسربة على الأرصفة بطرق عشوائية فكل هذا زاد في بروز شوارع ومدن غارقة في الأوحال وحتى أن المساحات والحدائق الخضراء لم تسلم من هذه الظاهرة وهو الأمر الذي جعلنا تفكر وتتساءل عن «دور المجتمع المحلي بمختلف تشكيلاته في المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات» وما إذا كان هذا المجتمع المحلي (بمدينة البويرة) يعي خطورة التلوث بالنفايات ومشكلاته، وهل يسعى من أجل تخليص المدينة من مختلف الملوثات خاصة بعد تزايد ظهور النفايات المترلية ومخلفات النشاط التجاري ومن أجل تكوين صورة حول كل هذا، فقد كان لزاما علينا الانطلاق من سؤال جوهري وهو ما هو دور المجتمع المحلي لمدينة البويرة في المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات؟

[1]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، دار الحقائق، الشراقة، الجزائر، ط1، 2001.

حيث تندرج تحته التساؤلات التالية:

1- هل لدى المجتمع المحلي بالبويرة ثقافة بيئية وما قدرها؟

2- هل ترتبط طبيعة الثقافة البيئية بزيادة ظاهرة التلوث بالنفايات في المجتمع المحلي لمدينة البويرة؟

3- هل يوجد تكامل وتنسيق في الجهود المبذولة بين أفراد وجماعات المجتمع المحلي لمدينة البويرة للمحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات؟

4- الفرضيات:

1- كلما كان لدى المجتمع المحلي لمدينة البويرة ثقافة بيئية واسعة أدى ذلك إلى تناقص ظاهرة التلوث بالنفايات.

2- يساهم تكامل وتنسيق المجهودات البيئية في المجتمع المحلي لمدينة البويرة إلى زيادة المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات.

5- تحديد المفاهيم:

1.5: مفهوم البيئة: يثير مفهوم البيئة لدى عامة الناس الكثير من الالتباس والخلط والغموض، لارتباطه بكثير من المصطلحات، كعلم البيئة والمساحات الخضراء وحماية الطبيعة والكائنات الحية، كذلك يعني للبعض النظافة والصحة والطبيعة، والمناظر الطبيعية، وعلم البيئة كما يعكس للبعض الآخر التلوث وتدهور إطار المعيشة، أما بالنسبة للبعض الآخر، يشير بكل بساطة إلى نمط معيشته وتفكيره والحقيقة أن هناك تعاريف كثيرة للبيئة، ففي علم اليابسة أكد «المفكر اليوناني» "هيبوكريتس" في القرن الخامس قبل الميلاد على الأهمية الحاسمة للبيئة بمعنى الظروف الطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان في تحديد نشاطاته واتجاهاته.[1]

وقد أكد "الدكتور عادل مشعان" في تعريفه للبيئة حيث يقول فيه أنها «كل العناصر الطبيعية والحياتية التي تتواجد حول وعلى سطح وداخل الكرة الأرضية فالغلاف الغازي ومكوناته المختلفة والمصادر الطبيعية والطاقة ومصادرها والغلاف المائي وما بداخله وسطح الأرض وما يعيش عليها من نباتات وحيوانات والإنسان في تجمعاته المختلفة».[2]

كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية والذي عقد في السويد عام 1972 البيئة بأنها «رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته».[3]

- التعريف الإجرائي:

تعتبر البيئة مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان وبالمساحة التي يقطنها والتي تحدد نشاطه واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته، بمعنى أنها جميع العوامل الحيوية واللاحيوية التي تؤثر في الكائن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

[1] - الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الأول، بدون دار وبلد نشر، 1979، ص 630 .

[2] - عادل مشعان ربيع وآخرون، التربية البيئية، دار عالم الثقافة، عمان الأردن، ط1، 2007، ص 10.

[3] - رمضان عبد الحميد الطنطاوي، التربية البيئية تربية حتمية، دار الثقافة، عمان الأردن، ط1، 2008، ص 29.

ولكي تبقى البيئة على أحسن أحوالها وإبقاءها عذراء يجب المحافظة عليها بكل الوسائل الممكنة وهذا من خلال شرح وإعطاء تعريف إجرائي لبعض المفاهيم ذات العلاقة وهي:

5-2 المحافظة على البيئة:

هو محاولة المختصين في إيجاد الحلول اللازمة للأزمات البيئية المختلفة وكذا محاولة التوازن في ما بين الأفراد في استغلال الموارد البيئية المختلفة وهذا عن طريق إجراء مؤتمرات وحملات تحسيسية لنشر الوعي والتربية لإكساب الفرد ثقافة بيئية سليمة.[1]

المفهوم الإجرائى للمحافظة على البيئة : هو إيجاد الحلول المناسبة للازمات البيئية المختلفة من طرف المختصين وذلك عن طريق نشر ثقافة البيئية سليمة.

5-3 الثقافة البيئية:

هي حصيلة معرفية اكتسبت عن طريق التلقين والخبرة الشخصية فيعرفها أحمد يحي عبد الحميد «محتوى يتضمن القيم والمبادئ والمعايير السلوكية التي تحدد اتجاهات الفرد في تعاملاته السلوكية مع الوسط المحيط به بما يتفق مع ما هو مرغوبا فيه وما هو مرغوبه عنه»[2].

المفهوم الإجرائي للثقافة البيئية:

هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعارف والقيم والاتجاهات البيئية أي كل ما يتعلق بالبيئة، والثقافة البيئية مرتبطة بالتربية والتعليم ويرتبط الوعي والتربية البيئية بامتلاك قدر من الثقافة البيئية.

4.5: مفهوم التلوث:

يختلف علماء البيئة والمناخ في إعطاء تعريف دقيق ومحدد في المفهوم العلمي للتلوث إذ عرفه "أحمد مدحت" بأنه أي مواد كانت صلبة أو سائلة أو هوائية يترتب عليها أي ضرر بالكائنات الحية أو تحدث خلل بالنظام البيئي.[1]

[1] – العادل مشعان ربيع وآخرون، التربية البيئية، مرجع سابق، ص 20.

[2] – أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1988م، ص ص 237، 257.

بينما يرى الدكتور محمد نجيب توفيق أن التلوث هو «وجود أي مواد داخلية تغير من الخواص الطبيعية والكيميائية للبيئة وهذه المواد قد تكون من صنع الإنسان أو تكون من صنع الطبيعة ويتوقف ضررها على مدى تركيزها وقوة تأثيرها على الكائنات الحية»[2].

كما نجد من يعرفه على أنه «حدوث تبديل في الحركة التوافقية التي تتشكل بين العناصر المكونة "للنظام الايكولوجي" بحيث تشكل فعالية هذا النظام وتمنعه من أداء دوره الطبيعي في التخلص التلقائي من الملوثات وخاصة العضوية منها بالعمليات الطبيعية»[3].

فالجغرافية البشرية تعتبر التلوث إحدى الخسائر الأكثر حدة التي تصيب البيئة وسلامة الشعوب وينتج عن انتشار النفايات والمواد السامة من جراء عدة عوامل في المجالين الزراعي والصناعي في الجو والمياه الجارية والبحر في المدن وتعتبر بقايا غاز الاحتراق للمحركات للنقل من الأسباب الهامة في التلوث، كما يعتبر الضجيج تلوث في الأماكن المدنية وينتقل التلوث من خلال كائنات ناقلة وحاملة للمواد الملوثة كالتلوث الزئبقي عند بعض الكائنات الحية البحرية والفرق بين التلوث الفضائي وتلوث المياه والإشعاعي والتلوث عن طريق مبيدات الحشرات.[4]

- **التعريف الإجرائي لمفهوم التلوث:**

هو وجود مادة أو مواد في أي مكون من مكونات النظام البيئي بحيث تجعله غير صالح للاستعمال أو يحد من استعماله أو أداء وظيفة أو أن التلوث هو تغيير في الخصائص الطبيعية والحيوية والكيميائية للنظام البيئي.

---

[1]- أحمد مدحت سلام، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة الكويت، 1978، ص 199.

[2]- محمد نجيب توفيق، الخبرة الاجتماعية في مجال حماية البيئة من التلوث، مكتب الأنجو، مصر، 1985، ص 153.

[3]- طارق محمد، مشاكل بيئية وأسرية، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية مصر، 2007، ص81.

[4]- يبار جورج، ترجمة حمد طفيلي، معجم المصطلحات الجغرافية، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط2، 2002، ص 222.

5-5 تعريف النفايات:

يعرف حسب القانون 01- 19 على أنها « البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل والاستعمال وبصفة عامة كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو بقصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو إزالته»[1].

- التعريف الإجرائي للنفاية:

كل ناتج عن عمليات الإنتاج وتحويل أو استعمال وبصفة عامة كل مادة أو منتوج وكل ما يتخلص منه أو يلزم التخلص منه.

5-6 تعريف المجتمع المحلي:

هو«مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معاني الأنشطة السياسية والاقتصادية ويكونون فيما بينهم وحدة ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بالانتماء نحوها وأمثلة المجتمع المحلي المدينة الصغيرة والقريبة وبالرغم من أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية ويوفر لسكانه السلع والخدمات»[2]

- التعريف الإجرائي للمجتمع المحلي:

هو مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة يشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية ويكونون فيما بينهم وحدة ذات حكم ذاتي تستوردها قيم عامة يشعرون بالانتماء نحوها حيث يشعرون بنوع من التكامل وامتلاكهم لثقافة مشتركة.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المادة 03، مرسوم تنفيذي رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ص 10.

[2]- عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار المشرق الثقافي، عمان الأردن، ط1، 2006، ص 422.

6- المقاربة النظرية: استخدمنا في دراستنا النظرية الوظيفية.

للوظيفة أهمية مرموقة في التحليل السوسيولوجي وهو اتجاه قديم وحديث ظهر في أعمال المؤسسين لعلم الاجتماع الأنتروبولوجي وما زال إلى اليوم في أعمال دوركايم، كولي، توماس، باريتو، فيبر، استخدم العلماء مصطلح الوظيفة للإشارة إلى العمليات الاجتماعية، والأفعال وبناءات الاجتماعية، وتشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء للكل وفي نفس الوقت تؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطاره الكلي للمحافظة على النسق الاجتماعي خلال قيام أجزائه بوظائف أساسية وتقوية الكل[1].

وفي تطبيق ذلك على دراستنا الحالية، نجد تكامل وأهمية الأسرة والبلدية والسلطات المختلفة، ويتطلب هذا التحليل السوسيولوجي لدراسة الجزء داخل الكل وهو الأسرة، البلدية والسلطات المختصة داخل المجتمع وهذا مرهون بتكامل علاقاتهم مع أفراد المجتمع خلال قيامهم بالوظائف والأدوار الاجتماعية داخل المجتمع ثم انعكاس هذه الأدوار على مكانتهم داخل المجتمع من خلال مشاركتهم كفاعل مهم يحقق التوازن والتكامل للنسق الاجتماعي، القائم داخل المجتمع

يضيف **تماشيف** أن الوظيفية تمثل نسقا اجتماعيا حقيقيا يؤدي فيه أجزاؤه وظائفه أساسية لتأكيد الكل وتنميته ومن ثم تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة فيما بينها، وترتبط الوظيفة بنمط النشاط الذي يقوم به الكل بحيث لا يكون غيره قادرا على أن يقوم بمثله.[2] فالوظيفة مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي الذي يتميز بنشاط معين وما ينطوي عليه عمل التنظيم من عمليات يقوم بدور للتكامل.

[1]- الدقس محمد، التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، دون سنة، ط 2، ص ص 168، 169.

[2]- مصطفى الفوال صالح، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1996م، ص 114.

7- الدراسات السابقة:

7-1- رسالة ماجستير تحت عنوان «النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية دراسة ميدانية بحي حملة بمدينة باتنة» أنجزت من طرف الطالبة «مسعودة عطال» جامعة باتنة لسنة 2008م، 2009م.[1] حاولت التركيز على الجانب المتعلق بتلوث المحيط بالأحياء المختلفة أو جانب النفايات المترلية في الأحياء المختلفة حيث قامت الطالبة بطرح إشكال مفاده: «ما طبيعة العلاقة بين النمو الحضري غير المخطط وطبيعة الثقافة البيئية للسكان بطهور مشكلات البيئة الحضرية؟». وقد أجرت الطالبة هذه الدراسة باستخدام تقنية المقابلة مع عينة من مسئولي وموظفي البلدية والمجلس الشعبي البلدي وكذا مسئولين في مكتب الدراسة الاقتصادية والتقنية. حيث توصلت إلى عد من النتائج كان أهمها:

- للنمو الحضري غير الموجه وغير المتحكم فيه وانخفاض مستوى الثقافة البيئية للسكان علاقة بمشكلات البيئة الحضرية.

- تحديد خصائص الثقافة البيئية لسكان الحي: لدى سكان فهم خاص للبيئة باعتبارهم من الريف وبذلك تكون لديهم ثقافة تقليدية خاصة بهم يعتمدون عليها.

- المستوى التعليمي للسكان منخفض يؤثر سلبا على استيعابهم للثقافة البيئية وكذلك فهم القوانين البيئية لمواجهة التلوث في الحي، غياب ثقافة المشاركة من خلال غياب الجمعيات المساهمة في هذا المجال.

7-2- هي رسالة ماجستير تحت عنوان «تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة» أنجزت من طرف الطالبة «بوزغاية باية» بجامعة منتوري بقسنطينة لسنة 2007، 2008.[2]

[1] - مسعودي عطال، النمو الحضري وعلاقته بمشكلة تلوث البيئة الحضرية، جامعة الحاج لخضر، كلية الأداب والعلوم الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009.

[2] - باية بوزغاية، تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، جامعة قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008.

حاولت فيها الطالبة إبراز ما حققته التنمية انطلاقا من وسائلها وأدواتها من أجل حماية البيئة من التلوث، ومدى تدخل العنصر البشري فيها بالوقوف عند أحد المدن الجزائرية «مدينة بسكرة» حيث ركزت الطالبة على سؤال الإشكالية التالي:«ما مدى تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة بمدينة بسكرة؟».

وقد أجرت الطالبة مقابلات مع مديري البيئة لمدينة بسكرة وبعض مسئولي الولاية واستعملت الاستمارة محتوية على أسئلة مفتوحة ومغلقة تراوحت بـــ 50 سؤالا واستعملت المنهج الوصفي التحليلي.

ومن ثم فقد توصلت إلى عدد مهم من النتائج تمثلت في:

- أن مشكلة البيئة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى دقة القوانين وشموليتها لمشاكل البيئة وبمدى قدرة وحرص الهيئات الرسمية وغير الرسمية على فرض احترام القوانين البيئية، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الدولي وبالتالي تتطلب أحيانا تضامنا دوليا ووطنيا ومحليا.

- أن التلوث البيئي وعدم التوازن بين التنمية الحضرية وحماية البيئة يؤدي إلى عجز الإجراءات الحضارية في تنمية المنطقة وفق خصوصياتها الجغرافية والتاريخية واحتياجات المواطن مما أدى لظهور مشاكل لبيئة يهدد سعادة الإنسان.

8- صعوبات الدراسة:

تعرضت هذه الدراسة لبعض الصعوبات نذكر منها:

- قلة الدراسات والأبحاث المحلية والتي تناولت هذا الجانب خاصة في مدينة البويرة.

الفصل الثاني: البيئة ومشكلة التلوث

تمهيد

1- الاهتمام العالمي بالبيئة.

1-1 تاريخ هذا الاهتمام.

1-2 التشريعات والمخططات البيئية.

أ. مؤتمر ستوكهولم.

ب. مؤتمر الأمم المتحدة.

ج. مؤتمر تبلسي.

د. مؤتمر لحيوتو.

2- مشكلة التلوث البيئي.

2-1 ماهية التلوث.

أ. تعريفه.

ب. أنواعه.

ج. أسبابه ومصادره.

2-2 الآثار الناجمة عن التلوث.

2-3 طرق مكافحة التلوث والمحافظة على البيئة.

3- الجهود المحلية الجزائرية في الاهتمام بالبيئة ومكافحة التلوث.

3-1- نظرة تاريخية حول اهتمام الجزائر بالبيئة.

3-2 إستراتيجية حماية البيئة في الجزائر.

3-3 الواقع البيئي في الجزائر.

4-4 دور المؤسسات البيئية في الجزائر.

خلاصة.

تمهيد:

تعتبر البيئة كالكائن الحي بحد ذاتها شانها شان الإنسان والحيوان والنبات لذا يجب علينا المحافظة عليها والحقيقة أن مصدر هذا كله يعود إلى الإنسان الذي يساهم بصورة كبيرة في هدم التوازن البيئي وهو المسيء الوحيد إليها فقد ترتب على ذلك أن أصبحت البيئة تعاني من التدهور والضعف نتيجة قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشرة.

حيث كانت انطلاقتها في انجلترا ثم انتشرت إلى كل أنحاء العالم، وفي المقابل نجد أن الزيادة السكانية والنمو السريع وبسبب تراجع الرقابة أثر بشكل كبير على التدهور المتزايد على البيئة يوما بعد يوم فسبب عواقب وخيمة ذات آثار سلبية مؤثرة على الثروة البيئية وما فيها من نبات وحيوان ومياه والتي بدورها تؤثر على سلامة الإنسان لذلك لا بد من توفر الميكانيزمات اللازمة للوقاية والحماية من أخطار التلوث وفي هذا الشأن جاء هذا الفصل الخاص بالبيئة والتلوث البيئي حيث يحوي أهم العناصر التي تكشف كل ما له علاقة بالبيئة وكيف أنها أضحت من أولى أولويات العالم ككل والجزائر بوجه خاص إضافة إلى الإشارة إلى قضية تلوث البيئة وما لهذا التلوث من مضار يلزم على البشرية التصدي له عن طريق حمايتها.

1- الاهتمام العالمي بالبيئة:

نشأ الإنسان الأول في بيئة طبيعية كانت تزيد من مواردها كثيرا مما يتطلبه من احتياجاته في مأكله وملبسه ومشربه وغيرها ومن هنا كان اعتماد الإنسان وسائل بدائية في تعامله مع البيئة وفي صيد حيواناتها إذ كان هناك نوع من التفاعل غير المخل بعناصر البيئة، و لم يكن تأثيره السلبي واضحا في البيئة المحيطة به لكن سرعان ما بدأ الإنسان التحكم في هذه البيئة المحيطة به عن طريق العلم والتقنية حيث ابتدع أنظمة جديدة للري واستخدام أساليب حديثة للحياة، فأقام القناطير وشيد السدود وأدخل آلات في الزراعة والإنتاج وزادت السيطرة على البيئة بشكل أكبر عندما أحرز التقدم في المجال الصناعي والصحي والنقل ومن هذا بدأ بالاهتمام بالموارد البيئية مما أدى إلى تشكل عبء على تلك الموارد، ليصل إلى حد الاستنزاف خاصة تلك الموارد التي تحتاج إلى فترات زمنية طويلة لتتكون من جديد. وقد صاحب الثورة الصناعية ظهور أصناف جديدة من الموارد التي لم تكن معروفة كما أسرف الناس في استخدام المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية التي أدت إلى تلويث البيئة وهذا الأمر الذي أدى بالكثيرين إلى مخاطر مثل هذه التجاوزات معا وهذا الأمر زاد الاهتمام بها عن طريق نشر تشريعات وقوانين تقر على المحافظة على البيئة بعقد المؤتمرات والندوات الخاصة للتعريف بظاهرة التلوث البيئي وأيضا البحث في كيفية إيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة الخطيرة.[1]

1-1 تاريخ هذا الاهتمام:

بدأ الاهتمام بالبيئة بإصدار المراسيم والقوانين والتشريعات من سنة 1107 أصدر الإمبراطور "صونج" من الصين مرسوما امبرياليا يحذر قتل الرفراف لغرض استخدام ريشة في تزيين ثياب النساء وفي عام 1273م أصدر الملك "أدوارد الأول" ملك انجلترا أول قانون يهدف إلى مقاومة التلوث يوضح قيود على استخدام وقود الفحم وبعد سنوات تم إصدار قانون من الحكومة الانجليزية سنة 1306م يقضي بمنع حرق الفحم أثناء انعقاد جلسات البرلمان.

[1]- عادل مشعان ربيع، التربية البيئية، مرجع سابق، ص ص: 105- 106.

وفي عصر النهضة أي منذ عام 1500م تطورت المجتمعات البشرية ونمت التجارة وطور الإنسان آلاته وبدأت القيم المادية تنتشر لتحل محل الأصولية والتقاليد المتوارثة وأخذ الاهتمام بتلوث البيئة يتزايد بسرعة مع تزايد عوامل ومصادر هذا التلوث وقد بدأت الحكومات في كثير من الدول وخصوصا الدول الصناعية تصدر القوانين التي تتمتع أو تقلل من انتشار عوامل التلوث ومصادره وقد دفع ذلك العلماء إلى القيام بأعمال علمية ضخمة في الفترة بين 1876م ــ 1894م وفي انجلترا تم إنشاء الجمعية الملكية لحماية الطيور عام 1889م وتبع ذلك إنشاء جمعيات مماثلة لصون الطبيعة في هولندا، ألمانيا، فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية ومع بداية الثورة العلمية والتكنولوجيا في مطلع القرن 20 تطورت قضايا البيئة وذلك اثر وقوع عدة حوادث بيئية في عام 1952 ظل ضباب دخاني كثيف لندن لمدة أيام أدى إلى وفاة 4000 شخص.[1] وتكررت هذه الكارثة البيئية في مدينة نيويورك عام 1953م وفي بلجيكا وفي نفس العام وفي عام 1956م اكتشف مرض المنباماتا في اليابان نتيجة التلوث بالزئبق، وفي ضوء هذه الأحداث أدرك الرأي العام أن أي مساس بالبيئة في أي بقعة من بقاع الأرض لا تتحسر أثاره على البقعة وحدها، بل تمتد إلى بقاع أخرى بعيدة.

وقد كانت الدول الصناعية المتقدمة هي أول من شعر بالآثار البيئية السيئة على تطبيق بعض أنواع التكنولوجيا المتقدمة. أول من نادت إلى ذلك الو.م.أ، وأوروبا وبالأخص ألمانيا، السويد، فرنسا بعد تزايد عدد الجمعيات المدافعة عن البيئة، حيث قامت بفرض ضغوطات للتخفيف من تلويث البيئة، وقد شهدت السنوات الأخيرة عددا مهما من المؤتمرات المتخصصة في دراسة تلوث البيئة والمحافظة عليها.

1-2 التشريعات والمخططات البيئية:

كانت الكوارث البيئية كحادثة لندن سنة 1952م هي الحافز الذي دفع الأفراد والجماعات إلى التنبيه إلى مخاطر التلوث، خصوصا في البلدان الصناعية حيث تشكلت منذ الستينات منظمات خاصة تعني بحماية البيئة

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 76- 77.

والمطالبة باتخاذ إجراءات فعالة للحد من مخاطر التلوث البيئي، وقد ترتب عن هذا الاهتمام توفر دراسات وبحوث وخبرات بيئية عديدة وقامت الدول المشاركة في المؤتمرات التالية في تبادل الخبرات البيئية فيما بينها وفي هذا الصدد نبدأ بأول مؤتمر انعقد لسنة 1972م بمدينة ستوكهولم عاصمة السويد.[1]

أ- مؤتمر ستوكهولم: انعقد سنة 1972م بمدينة ستوكهولم عاصمة السويد، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، وقد أعلن في هذا المؤتمر توصيات حول حماية البيئة ومواجهة مشكلة التلوث التي تسبب فيها الإنسان بسبب استنزاف الموارد وأعلن أيضا يجب التمييز بين هذه الموارد وقد انعقد هذا المؤتمر بحضور الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية[2] وقد جاءت توصيات مؤتمر ستوكهولم كما يلي: [3]

- التعليم والتدريب والإعلام في مجال البيئة.

- المسائل البيئية المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية.

- التنمية البيئية والتنظيمات الدولية لتنفيذ برنامج العمل التي يمكن انجازها في ما يلي:

- الإبقاء على قدرة الأرض على إتباع الموارد الحيوية والمتجددة وتحميل الإنسان مسؤولية خاصة في المحافظة على الأحياء البرية والمائية والمهددة بالانقراض.

- استغلال الموارد الطبيعية بشكل يمنع نفاذها وإشراك البشرية في الاستفادة من هذا الاستغلال.

- وقف إلقاء المواد السامة، وعدم إطلاق الحرارة بكثافة تتجاوز قدر البيئة على جعلها غير ضارة.

- منع تلوث البحار لضمان عدم إلحاق أضرار خطيرة بالنظم البيولوجيا.

- قيام المنظمات الدولية بدور منسق فعال ونشيط في هذا المجال.[4]

---

[1]- مني عبد الرزاق العمر، التلوث البيئي، داود وائل، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص 37.

[2]- رشيد الحمد، البيئة ومشكلاتها، دار عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص 23.

[3]- حسن رشوان، البيئة والمجتمع، مرجع سابق، ص78، 79.

[4]- مني عبد الرزاق، التلوث البيئي، مرجع سابق، ص 38.

ب- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة (قمة الأرض):[1]

انعقد في مدينة "ريودي جانيرو" وبالبرازيل" سنة 1992م شاركت فيه 161 دولة وجاءت بالتوصيات التالية:

- ارتفاع درجة حرارة الأرض.

- نقل التكنولوجيا المتقدمة من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول الفقيرة.

- تلوث المحيطات وحماية الغابات.

- الحد من التلوث ومشكلة التضجر.

- مشكلة الانفجار السكاني وقدتم تأجيل مناقشة تلك المشكلة إلى المؤتمر الذي انعقد في القاهرة في سنة 1994م.

- ارتباط البيئة بالأمن والسلام، حيث أصبحت المخاطر التي يواجهها السلام تأتي من أسباب متعلقة بالبيئة أكثر منها بسبب التهديدات العسكرية.

ج- مؤتمر تبلسي:[2]

انعقد سنة 1977م في الاتحاد السوفياتي والذي يعد نقطة تحول هامة في تاريخ علم البيئة والتربة التي تحققها وقد حدد هذا المؤتمر الأهداف التالية:

- اكتساب المعلومات المناسبة والعملية عن البيئة المحيطة.

- تحديد أهمية البيئة للإنسان ولباقي الكائنات.

- تحديد طرق ترشيد استغلال الثروة الطبيعية لسد حاجات الفرد والمجتمع.

- تحديد الحلول الكيفية بصيانة البيئة والمحافظة عليها.

[1]- عصام توفيق، نحو دور فعال لخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1، ص 328.
[2]- عادل رقعي عوض، المرأة وحماية البيئة، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 1995، ص 64.

- تحديد مقومات التوازن الطبيعي في البيئة.

- تحديد طرق استغلال الثروة الطبيعية، وخلق الوعي البيئي الهادف إلى ترشيد استغلال موارد البيئة.

- الوعي بمشكلات البيئة وطرق وأوجه علاجها.

- تقدير قيمة التوافق بين مكونات البيئة والعلاقة التي تربط بينهما وأهمية ذلك لحياة الفرد.

- تقدير خطورة العبث بهذه العلاقة الوثيقية أو الإخلال بنظمها.

- تقدير الجهود المبذولة لصيانة البيئة والمحافظة عليها.

- اكتساب قيم تدعو إلى حماية البيئة وصيانتها.

- ملاحظة الظواهر الطبيعية والبشرية في البيئة وتفسير تلك الظواهر.

- جمع الحقائق العلمية من مصادرها الأصلية ومقاومة الآفات الضارة.

- تصنيف المشكلات وإعداد برامج وخطط وأولويات التعامل معها ومواجهتها بأسلوب فردي وجماعي.

- استقراء الحقائق والخروج بتعليمات ومبادئ عامة.

د- مؤتمر كيوتو:[1]

اتفاق كيوتو الذي تم بين 195 دولة في عام 1982م يمثل نقلة نوعية على طريقة عولمة الشأن البيئي العالمي، وخلق الآليات اللازمة لتنفيذه وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعتين من الالتزامات، حيث تتضمن المجموعة الأولى الالتزامات التي تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة في حين تختص المجموعة الثانية بمجموعة من الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة خيال الدول النامية وبصفة عامة تقوم بوضع بعض الالتزامات التي خرج بها المؤتمر وهي:

- التعاون في مجال تطوير التعليم وبرامج التدريب والتوعية العامة في مجال التعبير المناخي بما يهدف إلى تقليل انبعاثا الغازات الدفينة.

[1] - عادل رفقي عوض، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

- العمل على تطوير وإنتاج تقنيات صديقة للبيئة من خلال التركيز على الأنواع الأقل استهلاكا للوقود.

- إقامة نظم ومناهج بحث لتقدير انبعاثات الغازات الدفينة، وكذلك دراسة الآثار السلبية الناجمة عنها والتبعات الاقتصادية والاجتماعية.

- التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نموا في مجالات مواجهة الآثار السلبية لتغيير المناخ والتأقلم معه.

- تعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية والأقل نموا في مجالات مواجهة الآثار السلبية لتغيير المناخ والتأقلم معه.

- إلزام الدول المتقدمة دون الدول النامية على انتهاج السياسات اللازمة ولتخفيض انبعاثات الغازات الدفينة بنسب محددة وفقا لجدول زمني معين.

- تعهد الدول المتقدمة بتحويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والأقل نموا خاصة تلك الصديقة للبيئة.[1]

2)- مشكلة التلوث البيئي:

2-1 ماهية التلوث:

أ- تعريفه: وضعت عدة تعاريف للتلوث أبرزها أنه:«مجموعات التغيرات التي حدثت في البيئة وتسبب عنها الإزعاج أو الإضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية ويشمل التلوث المكروبات أو الطاقة التي تلحق الأذى بالإنسان أو تسبب له الأمراض أو تؤدي به إلى الهلاك»[2] كما يعرف التلوث أيضا بأنه «كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء، التربة والبحيرات والبحار وغيرها»[3]

[1]- هرفيه دريميناخ وأخرون، ترجمة جورجيت الحداد، السكان والبيئة، دار عويدات، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 111-113.

[2]- غرايبية سامر ويحيى الفرحان، المدخل في العلوم البيئية، دار الشروق، عمان الأردن، 1990، ص 19.

[3]- احمد مدحت سلام، التلوث مشكلة العصر،عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 199.

ويعرفه مصطفى عبد العزيز على أنه تلك: «الحالة القائمة في البيئة ذاتها أو الناحية من التغيرات المستحدثة فيها والتي ينتج عنها للإنسان الإزعاج أو الإضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية السائدة»[1]

والتلوث هو: «مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها الإنسان»[2]

كما يعرف أيضا على « أنه وجود مواد داخلية تغير من الخواص الطبيعية أو الكيميائية للبيئة وهذه المواد قد تكون من صنع الإنسان أو تكون من صنع الطبيعة وبتوقف ضررها على مدى تركيزها وقوة تأثيرها على الكائنات الحية»[3]

ب– أنواعه: تتعدد أنواعه حسب المجال الذي يحدث فيه وعليه فأنواعه هي:

– **التلوث الهوائي:** يتأثر أفراد المجتمع بالتلوث الهوائي بشكل مباشر، فالجو وما يحمله من هواء هو من عناصر البيئة التي تدخل في حياة الإنسان، فأفراد المجتمع يستنشقون الهواء بما فيه من ملوثات وما تسببه هذه الملوثات من أمراض عديدة لم تكن شائعة أو معروفة من قبل، ومن هذه الأمراض ما يظهر بمجرد التعرض لهذه البيئة غير الصحية ومنها ما يظهر بعد مدة من الزمن.[4]

– **التلوث المائي:** يعتبر تلوث الماء جد خطير بما أنه يعتبر منبع للحياة وتكون تلوثه بعدة أشكال وهي: تلوث ناتج عن البقايا السائلة ومخلفات المصانع التي تنتقل إلى المياه والمسطحات المائية سواء كانت مصرف أو بحيرة أو بحر، أو محيط وتتلوث المياه أيضا بالمبيدات الحشرية الخاصة بالزراعة فتنساب منها مع مياه الصرف والتي قد تنتقل إلى مياه البحيرات أو البحار، بالإضافة القنوات التي تغسل فيها الآلات والمعدات المستخدمة في الرش، وتتسبب النفايات الآدمية تلويث المياه بل يتعدى ذلك كل الكائنات الحية التي تعيش في تلك المياه فيزداد

[1] – مصطفى عبد العزيز، العلوم البيئية، دار العربية والثقافة والعلوم التربية، القاهرة، 1976، ص 18.
[2] – السيد عبد العاطي، الإنسان والبيئة، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1981، ص 376.
[3] – محمد بلحبيب توفيق، الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة من التلوث، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، 1985، ص 153.
[4] – عبد الرحمان المهنا الخليل، النظم البيئية والإنسان، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2005، ص 222.

التلوث المائي بمخلفات الصرف الصحي وتتزايد مشكلة التلوث على عبئ الدولة التي يصعب التخلص من هذه المشكلة بسهولة.[1]

– **تلوث التربة:** تتعرض التربة سواء كانت زراعية أو مناطق نباتية طبيعية أو مناطق حضرية أو غيرها للتلوث بصورة مباشرة عن طريق بعض المواد الملوثة كالمبيدات الحشرية أو النفايات البشرية أو بصورة غير مباشرة عن طريق تأثير الهواء والماء إذا كانا ملوثين.[2]

وللمبيدات الحشرية أثر على ضعف الأرض لأنها تقتل كثيرا من البكتيريا المفيدة فيها وهكذا نجد أن الكثير من المحاصيل الزراعية تدخلها نسبة من الملوثات وبجانب أثر المبيدات الحشرية والمضادات الحيوية في تلويث غذاء الإنسان نجد أن الطرق الحديثة لإعداد المواد الغذائية للبيع وطرق حفظ هذه المواد لها بعض الآثار على تكوين هذه المواد وتركيبها وفائدتها للإنسان.[3]

– **التلوث بالنفايات:** يشمل التلوث بالنفايات العديد من الصور أهمها التلوث بالقمامة وبالنفايات الطبية السائلة، وبالنفايات الإشعاعية وقد ظهرت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة نتيجة العوامل العديدة منها: زيادة معدلات الاستهلاك وزيادة السكان، والمقصود بالقمامة مخلفات نشاط الإنسان في حياته اليومية من ورق ومواد عضوية ومعادن وزجاج وغير ذلك، وقد تتزايد نسبة هذه النفايات في البلدان النامية خاصة في ظل التضخم السكاني مما أدى إلى غياب الوعي الصحي والبيئي.

ومن النفايات المزعجة تراكم الأكياس البلاستيكية والزجاجات والقارورات وهذه الأكياس تؤدي إلى عرقلة فتحات عبور المياه في الصرف الصحي وتؤدي إلى هلاك الحيوان بعد أكلها.

[1] – سوزان أبو رية، الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعارف الجامعية، سورية، 199، ص 117.
[2] – فتيحة محمد إبراهيم، الثقافة والبيئة، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1998، ص ص 179، 180.
[3] – سوزان أبو رية، المرجع السابق، ص 121.

ويؤثر تجار الخضر والفواكه بشكل كبير في تلوث البيئة الحضرية وذلك للكم الهائل التي تخلفه الأسواق ومناطق البيع بالجملة للفواكه والخضر من قمامة ومخلفات كثيرة مثل الفواكه والخضر غير الصالحة للاستهلاك.[1]

كما يؤثر أصحاب المصانع والورشات في تلوث البيئة من خلال مخلفاتهم[2]

والنفايات العضوية التي تتحلل بسهولة تشكل 40% من القمامة المترلية والتي لا تشكل بدورها سوى 5% إلى 10% من مجموع نفايات البلدان الغربية ومن البديهي ملاحظة أن بلدان العالم غير متساوية على صعيد إنتاج النفايات والتلوثات التي تنتج عنها، وكذلك عدم المساواة هذا يطال أيضا الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في الدول الغنية ولهذا تظهر تدريجيا ضرورة إشعار بالمسؤولية للدول والأفراد بحسب مستواها في إنتاج النفايات، ففي بلجيكا مثلا يتحدد كل سنة درجة لإنتاج القمامة المترلية فإذا تم تجاوزها تتقاضى البلدية ضريبة إضافية حسب الكمية المنتجة.[3]

ج- أسبابه ومصادره:

بالنسبة للأسباب فهي عديدة منها:

- **الأسباب الاجتماعية:** تشكل رغبة الإنسان في الاستجمام والراحة سببا من أسباب التلوث، فنجد أن الإنسان طور الكثير من المواد المصنعة التي تلوث البيئة من أجل توفير وقته وجهوده وماله، ويبذل المزيد من الجهد، يمكنه من التخلص من التلوث الناتج عن هذه المواد، ولكن بالنظر إلى أن الوقاية من التلوث تعد غالبا باهظة التكلفة فإنها كثيرا ما تعد مسألة غير عملية، يوضح كيف أن رغبتنا في الراحة تسبب وتساعد في تلويث البيئة، ويمكن الاحتفاظ بتلك العبوات مثل علب الألمنيوم والصلب والقوارير الزجاجية والبلاستيكية وإعادة

[1]- علي ليلي، المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 321.
[2]- على ليلي، مرجع سابق، ص 321.
[3]- هيرفيه دريميناخ وآخرون، ترجمة، جورجيت الحداد، السكان والبيئة، مرجع سابق، ص 225.

استخدامها، أو يمكن طحنها حيث تستخدم كمادة أساسية مرة أخرى لكن الكثير من الناس يفضلون إلقاء هذه الأوعية والقوارير مباشرة بعد استهلاك محتواه.[1]

وقد عدد حسين عبد الحميد أحمد رشوان الأسباب الكامنة وراء التلوث البيئي في كتابه عن البيئة والمجتمع أنها تتلخص في:

– **الانفجار السكاني:** وما يترتب عليه من اتساع نمو المدن وظهور مشكلات الخدمات وتوفير الضروريات للسكان، وإجهاد التربة الزراعية لتوفير الغذاء، وبالتالي فان الزيادة في عدد السكان يهدد البيئة وتؤدي إلى اختلال التوازن.

– **نقص المعرفة عن البيئة:** وهو الأمر الذي يترتب عليه عدم فهم المشكلات البيئية التي تزداد اتساعها يوم بعد يوم ويصعب إيجاد الحلول لهذه المشكلة نظرا لعدم وضوح العلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة.[2]

أما مصادره فهي مختلفة أهمها:

– التوسيع في استخدام الوقود، فاستخداماته المختلفة وبخاصة في القرن العشرين من خلال وسائل النقل المختلفة البرية منها والبحرية والجوية أو في أماكن الزراعة بما فيها في ذلك آلات رش المياه والمبيدات الحشرية وغيرها.

– النمو والتضخم السريع للصناعات الإستراتيجية والتحويلية، وما صاحب ذلك من نمو كمية المخلفات الصناعية والأدخنة الصادرة من المصانع وما لهذه المخلفات بأنواعها والتي سببت أضرار جسيمة على البيئة بما في ذلك البشر والحيوان والنباتات والتربة وذلك عن طريق تلوث الماء والتربة والهواء والغذاء.

– التوسع السريع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تلوث مياه المحيطات والبحار وكذلك تلوث التربة وجميع أنواع المأكولات سواء كانت من أصل نباتي أو حيواني.

[1] – حسن أحمد شحاته، التلوث البيئي فيروس العصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط2، 1999، ص 62.

[2] – حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، مرجع سابق، ص 22.

- التوسع في استخدام الآلة، سواء في المناجم أو المصانع أو وسائل النقل بأنواعها أو الخدمات العامة والمترلية.

- وازدياد أعداد المدن وأحجامها على تشويه المناظر في أنحاء مختلفة من المدن الترفيهية، حيث يذهب الناس للترهة ويتركون هناك مخلفات رحلاتهم وتنقلاتهم، مما يشوه البيئة ويسبب تلوثها.[1]

2-2- الآثار الناجمة عن التلوث:

من أهم الآثار الناجمة عن التلوث هو الوقوع في العديد من الأمراض والتي تكون عادة في الأوساط التي يكثر فيها الاكتظاظ السكاني فسوء التخطيط بالنسبة للمجاري المائية وقنوات الصرف الصحي ينتج عنه الاختلاط في هاتين القناتين وسنتناول بعض الأمراض الناجمة عنه:

الكوليرا: عبارة عن مرض خطير يصيب الصغار ومن أسباب الإصابة به انتشار النفايات والفوضى.[2]

التيفوبيد: مرض وبائي يصيب كل الفئات العمرية ينتقل عن طريق الماء والطعام الملوثين.

حمى المستنقعات: على الرغم من التقهقر الهام لهذا المرض من سنة إلى سنة نتيجة البرنامج الوطني لاستئصال هذا الداء الذي شرع في تطبيقه سنة 1968م لازلنا نسجل بعض الحالات آتية من البلدان المحادية للصحراء.

2-3- طرق مكافحة التلوث والمحافظة على البيئة:

تعتمد استمرارية حياة الإنسان بصورة واضحة بعد إيجاد الحلول للعديد من المشكلات البيئية الرئيسية فقد تساهم عدة جهات في هذا العمل ومن بين المساهمين في المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث العلم الذي ينبئ ويفسر ويضبط ويتوقع ليقوم بدوره هذا إضافة إلى الإجراءات العلمية والتكنولوجية وقد ما يساهم العلم نجد التربية التي يبرز دورها في المناهج الدراسية ووسائل الإعلام لترسيخ مبادئها في أفراد المجتمع لإيجاد بيئة نظيفة وحياة أفضل، وتلعب الحكومات دورا مهما في المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث عن طريق التشريعات القانونية وإقامة المؤتمرات وإنشاء المعاهد ودفع العلماء بالبحث في الميدان، كما نجد أيضا المؤسسات

[1]- عايدة بشارة، دراسات في بعض مشاكل تلوث البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1973م، ص 19، 23.

[2]- شريف رحماني، تقرير حول حالة مستقبل البيئة في الجزائر، الجزائر، 2001م، ص 91.

والمصانع التي تلعب دورا هاما في المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث التي تساعدهم على تحسين صورتهم التجارية لدى المستهلك وأن القانون سيفرض ذلك عاجلا أم آجلا.[1]

3- الجهود المحلية (الجزائرية) في الاهتمام بالبيئة ومكافحة التلوث:

تواجه الجزائر أزمة ايكولوجية كبرى تهدد الصحة والسلامة العمومية دوام الأنظمة البيئية الهشة والتنمية المستدامة للبلاد وطاقة الأجيال في التوفر على الموارد الضرورية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وللتموقع ضمن منطقة التنمية المستدامة كان من الضروري للجزائر انطلاقا من معاينة التقرير الوطني حول البيئة لسنة 2000م أن نشرع في بناء إستراتيجية وطنية للبيئة تمتد بخمس سنوات وقد أنشئ الصندوق الوطني للبيئة الذي تحول إلى صندوق وطني للبيئة والقضاء على التلوث والذي توفر على موارد مالية إضافية والقيام بفعالية بالاستثمارات البيئية كما قام بإشراك القطاع الخاص قصد ترقية ودوره كمقدم للخدمات البيئية مظهرا آخر للحكم ويتم التكفل من خلال هذه الوسائل بالمشاكل البيئية في الجزائر كجزء لا يتجزأ من التحول الاقتصادي للبلاد وتسمح مساهمة المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة للجزائر من القيام بتحويلها البيئي.[2]

3-1 نظرة تاريخية حول اهتمام الجزائر بالبيئة:

إن اهتمام الجزائر بمسألة البيئة ليست وليدة الساعة، إذ حظيت هذه المسألة بالاهتمام منذ وقت طويل، لكن بشكل ينقصه التنظيم والاستمرارية ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأولى للبيئة "بستوكهولم" سنة 1972م بدأت اهتمامات الجزائر في هذا الشأن على الصعيدين الداخلي والخارجي.[3]

وقد اهتمت الجزائر في البيئة على الصعيد الداخلي من خلال سنها العديد من التشريعات والقوانين وتعزيزها بمجموعة من المؤسسات لحماية البيئة والحفاظ عليها بسن قانون متعلق بحماية البيئة ويتمثل في القانون

[1] - عادل مشعان ربيع وآخرون، التربية البيئية، مرجع سابق، ص ص 210.

[2] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة البيئة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005، دار النشر، سنة 2005، ص ص 26، 30، 31، 32.

[3] - احمد مالحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، بن عكنون الجزائر، 2000، ص ص، 22، 25.

رقم 03/83 المؤرخ في 1983/2/5م وهو قانون يهدف إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية واستخلافها وانتقاء القضاء عليها اتقاء كل شكل من أشكال التلوث والأضرار ومكافحة وتحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

وقد جاء هذا القانون بمجموعة من التدابير من شأنها أن تساهم في وضعية سياسية وطنية لحماية البيئة أهمها:

- إدماج فكرة ضرورة حماية البيئة.
- تدعيم النظام المؤسساتي.
- تدعيم التشريع البيئي.

وجاء القانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19-07-2003 الموافق ل 12 جمادى الأولى 1424هـ والذي هو عبارة عن مراجعة للقانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة ويهدف إلى حماية الطبيعة والمحافظة على الأنواع الحيوانية والنباتية وحماية الأوساط المستقبلية من أي خطر من أخطار التلوث التي تحدثها المنشآت المصنعة والنفايات والمواد ذات النشاط الإشعاعي والمواد الكيميائية.[1]

وقد ركز هذا القانون على مراجعة مبادئ قانون البيئة المعتمد على المستوى العالمي والمسجل تشريعات عديدة والتي تهتم على الخصوص ب:

- مبدأ الوقاية والحيطة.
- مبدأ الملوث الدافع.
- مبدأ التكامل.
- مبدأ المشاركة.[2]

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003/07/20، العدد 43، ص 06.

[2]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة البيئة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005، مرجع سابق، ص 285.

وجاء في القانون رقم 01-19 الصادر في 12 ديسمبر 2001 الموافق ل 27 لرمضان 1422هـ وهو قانون يهدف إلى تسيير النفايات تسييرا محكما من الناحية الايكولوجية عن طريق:

- الوقاية وخفض إنتاج النفايات في المصدر، والتقليل من مضرها.

- تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها.

- تثمين النفايات والقيام برسكلتها وبأي عمل آخر يرمي إلى الحصول على مواد يمكن إعادة استخدامها أو الحصول على الطاقة من تلك النفايات كما يهدف أيضا في شقة التطبيقي إلى التكفل بما يلي:

- أساليب وضع مخططات لتسيير النفايات.

- تسيير النفايات ذات الصلة بأنشطة العلاج.

- نقل النفايات الخطرة.

- تحديد المواصفات التقنية التي تخص مراكز الطمر التقنية، ووضع النفايات في المزابل وتخريبها، مثل قواعد استغلال النفايات ومتطلباتها التقنية وشروط قبولها في منشآت المعالجة.

- القائمة التي تحدد أصناف النفايات الخاصة وتحديد شروط قبول مختلف أصناف النفايات في مستوى المنشآت.

- إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات.[1]

- الاهتمامات البيئية في الجزائر على الصعيد الخارجي: تتجلى اهتمامات الجزائر في المجال البيئي على الصعيد الخارجي، من خلال حضورها لعدة مؤتمرات عالمية ومصادقتها على الكم الهائل من الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن أهما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير واتفاقية حماية طبقة الأزون، واتفاقية التنوع البيئي وهي اتفاقيات ستحاول الوقوف عليها وعلى موقف الجزائر منها:

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 07.

اتفاقية "تم التوقيع عليها من طرف 157 دولة عشية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد «بييو ديجانيرو» ومن 03-14 جوان 1992م وتهدف إلى ضمان تطبيق عمل دولي فعال للتقليص من إتلاف الأنواع البيئية والأنظمة البيئية"[1]

ونظرا لأهمية الحفاظ على التنوع البيئي والأهمية الكبيرة التي تكتسبها الموارد الطبيعية صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية وعلى الاتفاقية التي تليها حول التنوع البيولوجي في 6 يونيو 1995م كما قامت بإصدار مجموعة من المراسيم على المستوى المحلي تهدف إلى الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية التي تزخر بها البلاد ومن أهم المراسيم نذكر ما يلي:

- المرسوم رقم 83/485 المؤرخ في 25 ديسمبر 1982م المتعلق بانضمام الجزائر إلى الاتفاقية حول التجارة الدولية للأنواع الحيوانية والنباتية المتوحشة المهددة بالانقراض.

- المرسوم رقم 87/143 المؤرخ في 16 يونيو 1987م، المحدد قواعد كيفية تصنيف الحضائر الوطنية والمساحات الخضراء.

- المرسوم رقم 285/ 93 المؤرخ في 23 نوفمبر 1993م المحدد لقائمة الأنواع النباتية المحمية وغير المستغلة في الزراعة.

- المرسوم رقم 509/ 83 المؤرخ في 20 أوت 1983م المتعلق بالأنواع الحيوانية المتوحشة.[2]

3-2 إستراتيجية حماية البيئة في الجزائر:

نظرا للتدهور البيئي الذي آلت إليه الجزائر في الآونة الأخيرة قامت السلطات المعينة بوضع إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستديمة، تهدف من خلالها إلى مقاومة التلوثات الصناعية والحضرية وتحسين الإطار المعيشي، إضافة إلى الحفاظ على الطبيعة وحماية الثروة الحيوانية والنباتي، ومكافحة التصحر ولتحقيق

[1]- أحمد حسين اللقاني وآخرون، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1999، ص 243.

[2]- أحمد مالحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مرجع سابق، ص 49.

هذه الأهداف تم اقتراح مجموعة من التدابير أهمها، تقوية جهاز التشريع والتنظيم والتعزيز المؤسساتي، التكوين في مهن بيئية وتطوير التشغيل الأخضر إضافة إلى تحسيس السكان واشتراكهم في الحفاظ على البيئة، وكذا وضع سياسة بيئية حضرية وأخرى بيئية صناعية من أجل حماية البيئة.[1]

أ- التكوين في مهن البيئة وتطوير التشغيل:

يرى القائمون بشؤون البيئة في الجزائر أنه لابد من التكوين في مهن البيئة وتطوير التشغيل بغرض تحسين الأداء البيئي وينبغي أن يكون هذا التكوين شاملا بتنفيذ منه الإطارات والتقنيون واليد العاملة، وعلى قطاعات التعليم والتربية والتكوين أن توحد وسائلها وتنسق جهود لتحقيق الأهداف المبرمجة كما يجب أيضا أن تستهدف أعداد برامج التكوين البيئي بعض المواطنين كالمزارعين ومربي المواشي كونهم يؤثرون على البيئة من خلال أنشطتهم التي يقومون بها، إضافة إلى المواطنين الذي ينشطون ضمن جمعيات ايكولوجية ويسعون إلى تحسين معارفهم البيئية ليكونوا نجع في أعمالهم التحسسية، ويرى هؤلاء الذين يقومون على شؤون البيئة في الجزائر أيضا أن أدراج التشغيل في مجال البيئة له أهمية بالغة في النهوض بالتنمية والتنمية المستدامة بوجه عام وخاصة أنه هناك العديد من المجالات البيئية التي تتطلب يد عاملة لا بأس بها كمجال توسيع الغطاء النباتي الذي يحتاج إلى غرس الغابات والأشجار المثمرة وإقامة مزارع وتحسين حالة العقار والمجال الحضاري الذي يحتاج إلى جمع النفايات ونقلها وتفريغها ولكي يتحقق كل يجب الاهتمام الخاص بالعلاقة بين فرص التشغيل والحفاظ على البيئة.[2]

ب- تحسيس السكان وإشراكهم في حماية البيئة:

يؤكد المختصون في البيئة على أن أنشطة التحسيس والتربية لها أهمية كبيرة في تغيير ذهنيات ومواقف الكثير من الناس وعلى اختلاف طبقاتهم تجاه البيئة، ويجب أن تستهدف هذه الأنشطة جميع شرائح المجتمع من

[1] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 30.

[2] - تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000، المرجع السابق، ص 257.

تلاميذ وطلبة وعمال ومنظمات والجمعيات، وذلك بإدراج برامج ودروس متعلقة بالبيئة في المدارس والجامعات ووضع برامج لتكوين المعلمين والعمال تكوينا يسمح لهم بتحسين معارفهم وتكييفها مع ضرورة حماية البيئة إضافة إلى دعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية القادرة على المساهمة النشيطة في برامج التحسيس ولا يقتصر الأمر على قضية تحسيس السكان بشؤون البيئة فقط بل لا بد من إشراكهم مشاركة واسعة في حمايتها بالمساهمة في أنشطة التخطيط وتنفيذ خطط العمل بغية تقاسم الاهتمامات بالتنمية المستديمة على نحو أفضل.[1]

ج- في السياسة الحضرية:

أصبح اليوم أفعال سياسة عقلانية للتسيير الحضري أمرا مستعجلا وستون هذه السياسة مفصلة حول المحاور الأربعة التالية:

- اعتماد ميثاق بيئي حضري من طرف المنتجين المحليين يكرس خاصة في التجمعات السكنية الكبرى، أسس سياسة تسير حضري منسجم ومتكامل يليق الامتثال إليها بغرض الحفاظ على البيئة ذات نوعية وتأمين تنمية مستدامة للمدينة.

- أفعال برنامج أولي يهدف إلى تحسين تسيير النفايات الصلبة ويشمل الجوانب التالية:

— تنفيذ برامج مستمرة للتكوين والاتفاق، تحديد ترسيمات توجيهية ومخططات لتسيير النفايات على مستوى كل ولاية، استئصال المزابل الفوضوية، التهيئة التدريجية لمزابل خاضعة لمراقبة السلطات العمومية، الزيادة في التعريفة الكفيلة بتغطية التكاليف.

— تطوير سياسة تحد من التدفقات الجوية بغرض تحسين نوعية الهواء من خلال مراقبة وترقية استعمال الوقود الأقل تلويثا وأيضا من المراقبة التقنية للسيارات وتطوير أنماط النقل العمومي وبالتدريج، أما القطاع الصناعي فترقية التكنولوجيات النظيفة وإبرام وتنفيذ عقود خاصة بإزالة التلوث

[1]- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000م، المرجع السابق، ص 263.

- تطوير سياسة خاصة بتهيئة الإطار المعيشي والمساحات الخضراء لأن تهيئتها ستؤدي مهامها في إطار التنوع البيولوجي ومصدر للراحة للتوازن السكاني.[1]

3-3 الواقع البيئي الجزائري:

عديدة ومتنوعة هي استراتيجيات التكوين والتوعية بالثقافة البيئية التي صممتها وأخرجتها في الواقع وزارة تهيئة الإقليم والبيئة استراتيجيات تؤخذ بعين الاعتبار التطور العالمي للآفاق والتقنيات العصرية للتكوين والتوعية البيئية، وتستنجد بالدعم التقني للخبراء من ذوي المستوى الأكاديمي العال المتمرسين في ميدان التربية على البيئة وعلى مناهج التكوين بصفة عامة، وتعتبر الجزائر من الدول التي أعطت الأهمية للتربية البيئية لتوفير تنمية مستدامة للأجيال الصاعدة.[2] وقد قامت وزارة تهيئة الإقليم ووزارة التربية باتفاقية حول إدراج التربية البيئية في المدارس الجزائرية بنشر دليل المربي الذي أدرج المنهجيات المقترحة لتدريس هذه الأخيرة لتحقيق الأهداف التالية:

- الوعي الفكري والبيئي.
- التدريب المباشر على إتقان مهارات مقترنة بمعالجة مواضيع لبيته
- جمع ممارسة المهارات في النشاط الصفي وممارستها في النشاط اللاصفي العملي إزاء مواضيع بيئته ينجم عن ذلك سلوك حقيقي ايجابي.
- إقامة مشاريع بيئية مع التلاميذ ينشطها المعلم بأي طريقة يوصل بها الرسالة البيئية.

كما قامت الاتفاقية أيضا بإنشاء مدارس بيئية تختص في التكوين في المجال.[3]

[1] - شريف رحماني، مرجع سابق، ص 112.

[2] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول مستقبل البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 293-294.

[3] - أدلة المربي في التربية البيئية، وزارة التربية ووزارة تهيئة الإقليم، دار النخلة، ط2، الجزائر، 2004، ص 15.

3-4 المؤسسات البيئية في الجزائر:

تعاني الجزائر كدولة من بين الدول من مشاكل بيئية عديدة كتلوث الهواء، تلوث المياه، التوسع العمراني، التصحر وهذا راجع لعدة أسباب منها ما يتعلق بالإقليم والمناخ، أو بالنمو الديموغرافي، ومنها ما يتعلق بسياسات التعمير أو كيفية استهلاك الموارد، الفقر، عدم وجود الأمن، لذلك أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالبيئة فأنشأت عدة مؤسسات تهدف إلى حماية البيئة:

- إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لسنة 1996-1999م

- تدعيم القدرات البيئية وتكييف القوانين مع أهداف التنمية المستدامة ووضع قوانين جديدة وتطبيقها وتوضيح حقوق الملكية واستعمال الموارد الطبيعية.

- إنشاء مديرية البيئة سنة 1974 تابعة لوزارة الري واستصلاح الأراضي يقوم بمتابعة المشاريع البيئية.[1]

- إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في تاريخ 3 أفريل 2002م، تابع لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة ويقوم بتدعيم ومراقبة ومتابعة الأنظمة البيئية وله القدرة على مراقبة وممارسة السلطة العمومية.[2]

[1]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة البيئة ومستقبل البيئة في الجزائر، 205م، مرجع سابق، ص 30.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 12 سبتمبر 2010م، ص 21.

خلاصة:

بعد عرضنا للجهود المحلية في الاهتمام بالبيئة ومكافحة التلوث وكذا إستراتيجية حماية البيئة في الجزائر يتضح لنا أن البيئة في الجزائر تواجه مشاكل خطرة وواقعها ينذر بذلك ويدعوا إلى القيام بأعمال عاجلة تجنبنا حدوث كوارث ايكولوجية، واقتصادية ولا بد أن تكون هذه الأعمال العاجلة جزء مكملا للسياسة التنموية بشكل عام عن طريق إشراك جميع الأطراف المعنية من حركات جمعوية ومنظمات ومؤسسات ومواطنين والاستعانة ببرامج توعوية تحسيسية من أجل بلوغ الهدف المنشود.

الفصل الثالث: الثقافة البيئية في المجتمعات المحلية

- تمهيد

1- الوعي البيئي.

2- أهمية مشاركة المواطنين في حماية البيئة.

2-1- الأهمية الاجتماعية للمشاركة.

2-2 الأهمية العلمية للمشاركة.

2-3 التربية البيئية.

أ- أهداف التربية البيئية.

ب- أشكال التربية البيئية.

ج- مبادئ التربية البيئية.

د- تحديد صفات الإنسان البيئي.

3- دور بعض مؤسسات المجتمع في حماية البيئة.

3-1 دور الأسرة

3-2 دور مؤسسات التعليم

3-3 دور وسائل الإعلام

خلاصة.

تمهيد:

إن المشاكل التي تسبب بها الإنسان نتيجة استغلاله الخاطئ للبيئة دفع دول العالم للتفكير في التقليل من الضرر الحاصل للبيئة، حيث نادي المفكرين إلى التوعية البيئية والتربية البيئية، وذلك من خلال إنشاء لجان عالمية ترعاها الأمم المتحدة حيث توالت المبادرات والبرامج لتقييم ومراقبة كيفية استغلال البيئة، صاحبها التفكير في التوعية البيئية والتعليم والتدريب، مع جهود مكثفة في مجال التشريعات البيئية.

1) الوعي البيئي:

1-1- مفهوم الوعي البيئي: هو المعرفة القضايا البيئية من خلال خطط قومية طموحة تشارك فيها جميع الأجهزة المعنية والوزارات والجهات ذات الاختصاص، وكذلك مشاركة الأفراد المتعلمون المثقفون في توعية ذويهم وأقربائهم وأصدقائهم بمشكلة التلوث البيئي وأبعادها وأسبابها وطرق مكافحتها ومواجهتها، وتساهم وسائل الإعلام في هذه العملية.[1]

1-2- أهمية التوعية:

تكمن أهمية الوعي البيئي في إيجاد الوعي عند الأفراد والجماعات وإكسابهم المعرفة، وبالتالي تغيير الاتجاه والسلوك نحو البيئة بمشاركتهم في حل المشكلات البيئية، حيث يقومون بتحديد المشكلة ومنبع الأخطار البيئية من خلال تنمية المهارات في متابعة القضايا البيئية والإدارة البيئية المرتبطة بالتطور دون المساس بالبيئة وتحقيق تنمية مستديمة.

1-3 أهداف التوعية البيئية:

- تزويد الفرد بالفرص الكافية لإكسابه المعارف والمهارة والالتزام لتحسين البيئة والمحافظة عليها لضمان تحقيق التنمية المستديمة.

- تحسين نوعية المعيشة للإنسان من خلال تقليل أثر التلوث على صحته.

- تطوير الأخلاقيات البيئية حيث تصبح هي الرقيب على الإنسان عند تعامله مع البيئة.

- تفعيل دور الجميع في المشاركة باتخاذ القرار بمراعاة البيئة المتوفرة.

- مساعدة الفرد على اكتشاف المشاكل البيئية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

تعزيز السلوك الايجابي لدى الأفراد في التعامل مع عناصر البيئة.

[1]- حسين أحمد شحاته، تلوث البيئة، مكتبة الدار العربية، مصر، القاهرة، د.ت، ص 148

1-4 الاهتمام العالمي بالوعي البيئي:

بدأت الحاجة تدعو إلى وضع سياسات واستراتيجيات لحماية البيئة من خلال الأنظمة والتشريعات والاتفاقات الدولية والإقليمية وهذا يتطلب وجود أفراد ومجتمعات لهم درجة من الوعي البيئي، ولا يحدث هذا إلا بمعرفة الكانسان لبيئته ومشكلاته ووعيه بالحلول، والتحقق من تلك المشكلات قدر الإمكان.[1]

فلقد اهتمت المؤتمرات المنعقدة في كل من ستوكهولم، بلغراد، تيبلسي ومؤتمر الأمم المتحدة بأن الوعي البيئي هي عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والإدراك اللازم لفهم تقدير العلاقات المعقدة، التي تربط الإنسان بمحيطه الحيوي وتوضح ضرورة المحافظة على البيئة ومصادرها وحسن استغلالها لأجل مستويات معيشية.

1-5 دور الوعي البيئي في حل المشكلات البيئية:

تساهم التوعية البيئية في التقليل من المشاكل البيئية بشكل فعال من خلال برامج التوعية، إذ أكدت الدراسات فعاليته جنبا إلى جنب مع الوسائل الأخرى، حيث تشكل التشريعات البيئية والبحوث العلمية والتوعية البيئية الوسيلة المثلى لحماية البيئة، حيث أن سر الأخلاق الاجتماعية يرتبط باحترام البيئة، ولوصول إلى هذه الأخلاق يجب أن تكون التوعية البيئية وتعلم الإنسان الحقوق والواجبات البيئية ومن ثمة فقد أصبح من الضروري تنمية الوعي البيئي لدى الإنسان الذي يقلل من نفقات الدولة للمحافظة على البيئة كما يساهم في تنمية السلوك الحضاري لدى المواطنين.

2) أهمية مشاركة المواطنين في حماية البيئة:

ان مشاركة المواطنين في المشروعات الهادفة لحق وواجب، فمن حيث أنها حق فهي متاحة لجميع أفراد المجتمع، كما أنها تمثل الشكل الصادق والحقيقي للديمقراطية كما أنها واجب لأنها تقوم على الالتزام الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية في ضرورة مساهمة ومشاركة المواطنين في إحداث التغيرات الاجتماعية

[1] – عادل مشعان ربيع وآخرون، التربية البيئية، مرجع سابق، ص ص 204، 205، 206

لمجتمعهم فالمشاركة هي الوسيلة الفعالة التي يتمكن بها أفراد المجتمع من التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم وتظهر نتائج مشاركة أفراد المجتمع من خلال قيمة الحرية الفردية وحق تقرير المصير والاعتماد على الذات وتلك القيم التي تؤكد على أن القدرة الإنسانية تستطيع أن تتخذ قرارها بحرية وفعالية.[1]

2-1 الأهمية الاجتماعية للمشاركة:

أن أي جهود للتنمية البيئية لا تكتمل أو تنجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير مساهمة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات التي تؤدي لهم لمشاركتهم في التنفيذ والتقويم، لأن المشاركة تتضمن تحديد أهداف تنموية لإشباع احتياجاتهم الفعلية وذات الأولوية بالنسبة لهم وزيادة إدراكهم بوسائل تغيير بيئتهم وتحمسهم للمساهمة في التنفيذ وعدم مقاومة المشروعات التنموية، فتحمل المواطنين بعض الأعباء وتنفيذ المشروعات تخفف العبء على الدولة، وإشباع حاجات المجتمع للتغيير والحد من مشكلات التلوث وانتشار الوعي البيئي بين المواطنين فالمشاركة تزيد أفراد الثقة في النفس وتنمي القدرة على التضامن وتزيد الروح المتعاونة لدى المجتمع المحلي.

2-2 الأهمية العلمية للمشاركة:

تساهم المشاركة المواطنين في تحقيق الشمول والاحتواء لفئات وطبقات المجتمع وتستطيع كل طبقة التغيير عن احتياجاتها ومشكلاتها وأمالها ويؤدي هذا إلى لكون خطط تنموية وإقامة الخدمات والمشروعات وجعلها أكثر ملائمة، فيزيدكم الاستفادة المحلية ويؤدي إلى اتفاق هذه الخدمات مع ثقافة المجتمع وقيمة المشروعات النمطية، وتسمح المشاركة من خلال الهيئات الأهلية بفتح ميادين جديدة للخدمات والنشاط، بجانب مساهمتها المادية والمعنوية، أما إذا كانت المشاركة من خلال المجالس الرسمية أو الحكومية فيمكنها القيام

[1]- سعد فتحي مبروك وآخرون، نحو دور عال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص 292.

بدور الرقابة والضبط ومعرفة الحكومة في اكتشاف السلبيات وتقليل أخطاء التنفيذ بين الحكومة وعند مشاركة المواطنين وعيهم بتكلفة المشروعات والوقت والجهد الذي تستلزمه وهو ما يؤدي إلى تفهم كامل للمواقف بدلا من المطالبة المستمرة بالخدمات الناتجة عن عدم فهم وتقدير الموقف، فالمشاركة تؤدي إلى تفهم الظروف وتقديرها وترشيد المطالبة، وترشيد استخدام الموارد أيضا.[1]

3- التربية البيئية:

عرف برنامج الأمم المتحدة التي انعقد في باريس التربية البيئية تلك على أنها «العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات المناسبة كل المشكلات المعاصرة ومنع ظهور مشكلات بيئية جديدة»[2].

ويقصد بالتربية البيئية أيضا «تلك الجهود التي تبذلها الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توفير قدر من الوعي البيئي لكافة المواطنين في مختلف الأعمار والظروف البيئية بحيث يكون هذا الوعي البيئي إسهاما مباشرا في توجيه سلوك هؤلاء الأفراد نحو المحافظة على بيئتهم الطبيعية والمشيرة بشتى الأساليب والوسائل التي تمكنهم من ذلك»[3].

3-1 أهداف التربية البيئية:

- إطلاع الأفراد والجماعات وتعريفهم بيئتهم الطبيعية، وما فيها من أنظمة بيئية وكذلك تعريفهم بالعلاقة الموجودة بين مكونات البيئة الحية وغير الحية واعتماد كل منهما على الآخر.

- مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب وعي بالبيئة الكلية عن طريق توضيح المفاهيم البيئية، وفهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته الطبيعية مع تنمية الفهم بمكونات البيئة وطرق صيانتها وحسن استغلالها عن طريق اكتساب المهارات في كيفية التعامل مع البيئة بشكل ايجابي.

[1] - سحر فتحي مبروك وآخرون، المرجع السابق، ص 295.

[2] - مكتبة التربية، الإنسان والبيئة، مكتب التربية الخليجي، الرياض، السعودية، 1990، ص 76.

[3] - منى محمد علي جاد، التربية البيئية في الطفولة المبكرة وتطبيقاتها، دار المسيرة، عمان ، الأردن، ط2، 2007، ص 95.

- إبراز الأهمية الكبيرة للمصادر الطبيعية واعتماد كافة النشاطات البشرية عليها منذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض وحتى الوقت الحاضر لتوفير متطلبات حياته.

- إبراز الآثار البيئية لسوء استغلال المصادر الطبيعية، وما قد يترتب على هذه النتائج من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية، تؤخذ بعين الاعتبار للعمل على تفاديها.

- تصحيح الاعتقاد السائد بأن المصادر الطبيعية دائمة لا تنضب علما بأن المصادر الطبيعية منها الدائم والمتحدد ومنها الناضب، واستبعاد فكره إذا العلم وحده يمكن أن يحل المشكلة، مع أن المشكلة في حد ذاتها تكمن في الإنسان نفسه واستتراف لهذه المصادر بكل قسوة.[1]

- تشجيع تبادل الأفكار والمعلومات والخبرات المتصلة بالتربية البيئية بين دول العالم وأقاليمه المختلفة.

- تشجيع تطوير نشاطات البحوث المؤدية إلى فهم أفضل لأهداف التربية البيئية ومادتها وأساليبها وتنسيق هذه النشاطات.

- تشجيع تطوير مناهج تعليمية وبرامج في حقل التربية البيئية وتقويمها.

- تشجيع تدريب وإعادة تدريب القادة والمسؤولين عن التربية مثل المخططين والباحثين.

- توفير المعونة الفنية للدول الأعضاء لتطوير برامج في التربية البيئية.[2]

- نشأة علاقة صداقة حميمية بين الفرد والبيئة مما يساعد على المحافظة عليها وعدم السبب لها بإيذائها أو تلويثها.[3]

- معرفة أهمية التربية البيئية في حياة الإنسان.

---

[1] - عادل ربيع مشعان، التربية البيئية، المرجع السابق، ص ص 115،116.

[2] - سعود راتب، الإنسان والبيئة، دار المكتبة الحامد، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص 215.

[3] - وائل إبراهيم الفاعوري، البيئة والطفل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص 75.

- تكوين الأسلوب العلمي للتفكير من خلال توجيه نحو استخدام الأسلوب العلمي في التعاملات مع مشكلات البيئة والشعور بها.[1]

3-2 أشكال التربية البيئية:

تتم التربية البيئية بشكلين هما:

- التربية النظامية من خلال مؤسسات رئيسية أربعة وهي:

رياض الأطفال والمدارس والجامعات وكليات المجتمع على أن المدارس والجامعات تمثل العمود الفقري في التعليم النظامي بسبب ضخامة جهودها وطول فترتها الزمنية قياسا برياض الأطفال ومؤسسات التعليم المتوسط.

- أما برامج التربية البيئية غير النظامية فإنها تتم من خلال مؤسسات المجتمع كافة كالأسرة والنوادي والجمعيات والهيئات والمتاحف والمعارض ودور العبادة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وغيرها، ونظرا لشدة تأثيرها وخطورة برامجها وطول مدة تأثيرها الزمنية فان الأسرة ودور العبادة ووسائل الإعلام تشكل هي الأخرى العمود الفقري لمؤسسات التعليم البيئي غير النظامي.[2]

3-3 مبادئ التربية البيئية:

في ما يلي نظهر المبادئ الأساسية للتربية البيئية من خلال عدة نواحي هي:[3]

أ- الناحية الاقتصادية:

- حماية البيئة تسير جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية وايجابية العمل وحسن التصرف والتعامل السليم مع الموارد البيئية، لأن حدوث أي خلل سوف يؤدي إلى حدوث خلل بالتوازن البيئي، والذي يؤدي إلى حدوث خلل في استمرار الحياة على سطح الأرض.

---

[1] - منى محمد علي جاد، التربية البيئية في الطفولة المبكرة وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص 99.

[2] - سعود راتب، الإنسان والبيئة، مرجع سابق، ص 216.

[3] - عادل مشعان ربيع، التربية البيئية، نفس المرجع السابق، ص ص 117، 118، 119.

- حماية البيئة والاهتمام بها لم تكن ولن تكون حاجزا بين الإنسان وتقدمه التكنولوجي وإنما الحافز له على رعايتها وعدم إحداث خلل فيها.

فبقاء البيئة سليمة معناها استمرار الحياة واستمرار التقدم العلمي والتكنولوجي.

ب- الناحية العلمية:

إن اعتماد الجانب العلمي في التعامل مع البيئة سواء بالتخطيط العلمي المبني على أسس علمية وتوقعات حالية ومستقبلية، وبالإرشادات والتوصيات سوف يؤدي إلى تقليل المخاطر البيئية بحيث لا يكون هناك تأثيرا ضار بعملية التفاعل لعناصر البيئة التي تسير وفق حركة ذاتية مستمرة تهدف إلى المحافظة على توازن بيئي من أجل استمرار الحياة بينما الاستغلال العشوائي وعدم انتهاج الأسلوب العلمي مع الطبيعة فانه بالتأكيد سيؤدي إلى إحداث خلل في التوازن البيئي بما يهدد بقاء الإنسان.

ج- الناحية الخلقية:

وهذا الجانب يعود للإنسان نفسه ومدى استعداده أن يكون عضوا نافعا في مجتمعه حريصا على مصلحته، مدركا لما يحيط به من أخطار وأضرار به وبمجتمعه، وبالمحيط الذي يعيش فيه وبالعالم من حوله، وحتى تتم الناحية الخلقية عند الإنسان، فلا بد من اعتبار موضوع حماية البيئة واجبا يجب على الفرد القيام به كذلك من الضروري أن يسارع النظام التعليمي بتحقيق مبادئ التربية البيئية.

د) تحديد صفات الإنسان البيئي:

يتصف الإنسان البيئي بالصفات التالية:

- الإلمام بالمفاهيم الايكولوجيا الأساسية والمبادئ المرتبطة بها.

- المعرفة بكيفية تأثير النشاطات البشرية في العلاقة بين نوعية الحياة ونوعية البيئة.

- التمكن من المهارات الضرورية للاستكشاف الفعلي للقضايا البيئية والحلول البديلة لها وتقويم القضايا والحلول.

- تمثل الاتجاهات وتبني القيم الضرورية اللازمة للممارسة البيئية العقلانية والمسؤولة.

وقد تعارف الباحثون على تسمية هذه الخصائص الأربعة للإنسان البيئي بالثلاثية البيئية وهي التعلم عن البيئة، التعلم من البيئة، والتعلم من أجل البيئة.[1]

4- دور بعض مؤسسات المجتمع في حماية البيئة:

4-1 دور الأسرة: لقد تعارف المربون على أن الأسرة تقوم بثلاثة وظائف أساسية هامة في المجتمع وهي:

- إتباع الأطفال وإمدادهم بالبيئة الصالحة لتحقيق حاجاتهم البيولوجيا والاجتماعية.

- إعدادهم للمشاركة في حياة المجتمع وفي التعرف على قيمة وعاداته وتقاليدهم.

- تزويدهم بالوسائل التي تمنئ لهم تكوين ذواتهم داخل المجتمع.

ومن هنا ينفتح لنا أهمية الدور الذي تؤديه الأسرة اتجاه الأبناء والمنبثق أصلا عن كونها البيئة الاجتماعية الأولى التي يتعامل معها الطفل وتمثل له مصدر الأمن والطمأنينة وتعد الأسرة أهم مؤسسات المجتمع في تهيئة الأفراد للحفاظ على البيئة وحمايتها من كل مكروه وترسخ قيم النظافة وترشيد الاستهلاك والتعاون وغيرها مما يعكس ايجابيا على البيئة وللأسرة دور في التصدي لمشكلات البيئة الثلاثية:

- الانفجار السكاني والتلوث واستنزاف الموارد البيئية على ما ينبغي التذكير به هو أن دور الأسرة كغيرها من مؤسسات المجتمع ليتضمن بعدين رئيسيين:

- البعد الوقائي بهدف الحيلولة دون الوقوع في مشكلات البيئة.

- البعد العلاجي بهدف التحقيق من حدة المشكلات البيئية والتصدي لها ومقاومتها. ويتم دور الأسرة في التصدي لمشكلة التلوث بحيث يكسب الأبناء كثيرا من سلوكياتهم من خلال تعايشهم اليومي مع أسرهم

[1] - السعود راتب، الإنسان والبيئة، نفس المرجع السابق، ص 218.

وبالذات مع أمهاتهم، ويشكلون الكثير من اتجاهاتهم من خلال مشاهدتهم اليومية لممارسات الوالدين والأخوة وتكاد تكون التربية بالتقليد من أهم وسائل التربية التي يمكن أن تلجأ إليها الأسرة لبناء اتجاهات بيئية ايجابية عند الأبناء نحو البيئة وتعزيزهم المحافظة عليها.[1]

4-2 دور مؤسسات التعليم:

تقوم مؤسسات التعليم بالمهمة التربوية جنب إلى جنب مع الأسرة حيث تعتبر البيئة جزءا من المناهج التعليمية وتعد الصحة البيئية المدرسية أهم عامل في خفض نسبة انتشار الأمراض ويمكن التحكم في انتشار الكثير من الأمراض عن طريق الاهتمام بصحة البيئة المدرسية بما يعني كل ما يحيط بالمعلم والمتعلم من عوامل سواء كانت حية أو غير حية طبيعية أو عكس ذلك. وتعتبر الجامعة مساهمة في حماية البيئة ودرء الأخطار عنها والتصدي لما أصاب البيئة ومعالجة ما اعتراها من أذى عبر وظائفها الرئيسية المذكورة كالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.[2]

4-3 دور وسائل الإعلام:

إن الإعلام البيئي يعتبر أحد المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة حيث يتوقف إيجاد الوعي البيئي وإكساب المعرفة اللازمين لتغيير الاتجاهات والنوايا نحو القضايا البيئية على نقل المعلومات وعلى استعداد الجمهور نفسه ليكون أداة توعية لنشر القيم الجديدة والدعوة للتخلي عن سلوكيات قائمة حيث يتضح هدف الوعي البيئي تنمية الحسن بالبيئة لدى كل متلقي الرسالة الإعلامية البيئية حتى يصبحوا مواطنين فعالين حقا. ويكون من عوامل التنمية المستدامة المتواصلة بمحافظتهم على البيئة.[3]

[1] - حسن أحمد شحاتة، نفس المرجع السابق، ص 153.

[2] - مجلة العلم والتكنولوجيا، العدد3، الملف العدد البيئة، أنطوان حداد، معهد الإنماء الحركي، بيروت، لبنان، 1948.

[3] - راتب السعود، الإنسان والبيئة، نفس المرجع السابق، ص 255.

خلاصة:

نخلص في هذا الفصل إلا أن مشاركة المواطنين في عملية المحافظة على البيئة عملية مهما تتجسد عن طريق نشر الوعي والتربية البيئية من خلال الدور الذي تلعبه كل مؤسسات المجتمع بما فيها الأسرة بشكل خاص ومؤسسات التعليم ووسائل الإعلام بشكل عام .

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

- تمهيد.

1- مجالات الدراسة.

1-1 المجال الجغرافي.

1-2 المجال البشري.

1-3 المجال الزمني.

2- العينة والمعاينة.

3- المنهج المستخدم.

4- أدوات جمع المعطيات.

5- أدوات تحليل المعطيات.

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية الجانب العلمي للبحث السيولوجي وهي بالطبع تكون مكملة ومتممة للجانب النظري ونهدف من خلال هذه الدراسات إلى جمع المعلومات والبيانات والاقتراب من الظاهرة بشكل علمي والتواصل إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية وقد اعتمدنا في بحثنا على تقنيات البحث الميداني وكذا أسسه كالإجراءات المنهجية للدراسة وكيفية اختيار العينة ومجالات الدراسة.

1- مجالات الدراسة:

نقصد به أين قمنا بالدراسة الميدانية ودراستنا كافة في "الحي الغربي" لمدينة البويرة.

1-1 المجال الجغرافي:

يقع «الحي الغربي» لمدينة البويرة في الجهة الغربية لولاية البويرة ويحدها من الشمال: المدرسة الابتدائية «العربي تبسي» ومن الجنوب مقر الولاية وبنك التنمية الفلاحية ودار الثقافة ومن الغرب مقر الدائرة ومن الشرق 50 مسكن المعلمين.[1]

1-2 المجال البشري:

يتكون من الحي الغربي لمدينة البويرة على 222 مسكن و20محل تجاري ومنه أخذنا عينة بحثنا.[2]

1-3 المجال الزمني:

نقصد به الفترة التي استغرقناها في الدراسة حيث انطلقت في بداية شهر نوفمبر إلى أوائل شهر جانفي وهي مدة الدراسة الاستطلاعية ثم تليها فترة جمع البيانات والمعلومات والمعطيات والبحث عن المراجع الخاصة بالجانب النظري للموضوع محل الدراسة التي دامت من فيفري إلى ماي، أما الدراسة الميدانية فقد انطلقت في أواخر شهر ماي بتوزيع الاستمارات وإجراء المقابلات وعملية تفريغ البيانات والجداول وتحليلها واستخلاص النتائج في شهر جوان.

2- العينة والمعاينة:

من القضايا التي تفرضها منهجية البحث العلمي أن يستقرءه الباحث خطة بحثه في كل خطوة يتقدم بها في الممارسة البحثية، واختيار العينة إحدى الخطوات المهمة في البحث العلمي والتي هي مجموعة من المفردات تؤخذ من مجتمع البحث والتي يقوم الباحث باختيارها بطريقة علمية بهدف جمع البيانات وتوفير الجهد وذلك

[1]- مكتب البناء والتعمير لولاية البويرة.

[2]- مكتب الإحصاءات لبلدية البويرة .

بسبب تعذر إجراء مسح شامل لمجتمع البحث، وتتوقف دقة النتائج التي يتوصل إليها الباحث باستعمال العينة على مدى تمثيل هذه الأخيرة للمجتمع، معنى ذلك أن الحكم الذي يصدق على العينة يمكن تعميمه على باقي مفردات مجتمع البحث.[1]

2-1 أسلوب تحديد العينة:

يتوقف حجم العينة على درجة التجانس في المجتمع الأصلي فان كان متجانسا أمكننا من أخذ العينة صغيرة الحجم أما إذا كان التباين واضحا في المجتمع المبحوث فمن الضروري أن تكون العينة كبيرة الحجم، وعلى العموم كلما كانت العينة أكبر حجم كما كانت دقة البحث وصدقت النتائج.

2.2 العينة وطريقة اختيارها:

نظرا لتجانس وحدات مجتمع البحث "حي الغربي" تطرقنا إلى اختيار عينة عشوائية مركبة ومن هنا يمكن تعريف العينة كما يلي:" يشير مصطلح العينة في علم الإحصاء إلى نسبة من العدد الكلي للحالات التي تتوافر على خاصية معينة أو عدة خصائص".[2]

– **العينة الاحتمالية:** هي التي يتم اختيارها على أساس سحب وحدات من المجتمع الأصلي بطريقة عشوائية أي إعطاء فرصة واحدة لظهور وحدة من وحدات المجتمع[3].

تتميز العينة الاحتمالية بقدرتها على إعطاء معلومات وأدلة كافية عن طبيعة مجتمع البحث وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على المجتمع الأصلي الذي يتكون من 222 أسرة و20 محل تجاري ونختار نسبة 60% بالنسبة لأرباب العمل في المحلات التجارية ونحصل على 100/60 x20= 12 رب عمل، ونختار نسبة

[1] – عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، المكتبة الجامعية، مصر، ط2، 1987، ص 253.

[2] – محمد عاطف عيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، مصر، 1995م، ص 131.

[3] - Grawipz Madeleine, Méthodes des sciences sociales, Dalloz, Paris, 5 éditions, 1993, p 489.

40% بالنسبة للأسر ونحصل على 222 x 100/40=88.وبالتالي نحصل علي عينة مركبة من 88 وحدة (الأسر) + 12 وحدة (المحالات التجارية) ويكون العدد الكلي 100وحدة

3) المنهج المستخدم:

يراد بالمنهج "الطريق الذي ينبغي أن يسلكه الباحث في دراسته للظواهر وما يكتنفها من أسباب ومسببات وما تخضع له من قوانين".[1]

ونختار في دراستنا المنهج الوصفي والذي هو "الذي يعتمد على التحديد الكمي وهو يهدف إلى اكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها تحديدا كيفيا وكميا وهو بذلك يقوم بكشف الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية ويحاول التنبؤ بما ستكون في المستقبل".[2]

ونظرا لطبيعة موضوعنا فقد عملنا على اختيار المنهج الوصفي الذي يناسب بشكل كبير الموضوع الذي اخترناه وهو دور المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات والذي عملنا فيه على وصف حجم الظاهرة وجمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها ويتعدى ذلك إلى على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها مما يؤدي إلى كشف العلاقة بين المتغيرات وإعطاء ذلك كله التفسير الملائم والمنهج الوصفي في هذه الدراسة يسهل عملية رصد ظاهرة التلوث ومدى إلمام المواطن بها في مدينة البويرة، كذلك يسهل هذا المنهج كسف مسببات الظاهرة وموضوع البحث وذلك من خلال اعتمادنا على عملية ومراحل الاستطلاع للجانب الميداني والحقيقي في هذه الدراسة.

4) أدوات جمع المعطيات:

الاستمارة: تعتبر الاستمارة من أكثر الأدوات استعمالا في البحوث الاجتماعية وذلك بسهولتها وقصر مدة تطبيقها وهي "التقنية المباشرة للاستقصاء العلمي".[1]

[1] – إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة المصرية للكتاب مصر، 1975، ص 658.

[2] – عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية، المكتبة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1990م، ص 125.

وتعتبر الاستمارة أيضا أنها «اختبارات مكونة من عدة أسئلة تقدم كتابيا إلى المفحوص في ظروف محددة»[2] وهي أيضا «وهي مجموعة من العبارات التي تحكم بجوانب الظاهرة المراد دراستها حيث تعد تبعا للهدف المراد الوصول إليه»[3].

اعتمدنا في دراستنا على الاستمارة كأداة لجمع البيانات باعتبارها أداة تمد الباحث بالمعلومات اللازمة عن ظاهرة التلوث وذلك عن طريق التوزيع الشخصي على المبحوثين والاتصال به مباشرة وقد كتبت بلغة واضحة وبسيطة واشتملت على أسئلة مغلقة ومفتوحة لترك المبحوث يعبر عن أرائه وأفكاره وقد في نحو واحد وثلاثين سؤالا إضافة إلى البيانات الشخصية للمبحوث.

المقابلة: تعتبر أداة التفاعل اللفظي بين فردين في موقف المواجهة ومحاولة أحدهما أن يستشير بعض المعلومات لدى الطرف الآخر حول خبراته وآراءه ومعتقداته[4]

وقد اعتمد هذه الدراسة على المقابلة الغير مقننة وهو أسلوب يسمح بإعطاء الفرصة للمدراء والمسؤولين للتعبير عن أرائهم بحرية تامة وهذا من أجل الحصول علة أكبر كم من المعلومات التي تساعد على التعمق في تحليل البيانات.

الملاحظة: تعد الملاحظة من بين التقنيات المستعملة خاصة في الدراسة الميدانية لأنها الأداة التي تجعل الباحث أكثر اتصالا بالمبحوث، والملاحظة العلمية تمثل طريقة منهجية يقوم بها الباحث بدقة تامة وفق قواعد محددة للكشف عن تفاصيل الظواهر ولمعرفة العلاقات التي تربط بين عناصرها وتعتمد الملاحظة على قيام الباحث بملاحظة ظاهرة من الظواهر في ميدان البحث أو الحقل أو المختبر وتسجيل ملاحظته وتجميعها والاستعانة بالآلات السمعية البصرية.

لذلك فهي تتخذ عدة أشكال بدءا من الملاحظة البسيطة إلى أدق الملاحظات العلمية التي تستخدم فيها الأدوات والأجهزة ووسائل التسجيل المضبوطة.[5]

---

[1] - Maurice Angers, initiation pratique a' la méthodologies des science humaines, éditons casbah, université, Alger, 1977, p 146.

[2] - Paul Alain , les questions Psychologique p.u.f 1973.pp 12 13.

[3] - دافيدوف لندا، ترجمة س الطواب وآخرون، مدخل علم النفس، دار المرايا، الرياض، ط2، ص ص 71.72.

[4] - محمد شقيق، البحث العلمي والخطوات المنهجية لأعداد البحوث الاجتماعية، مصر، المكتبة الجامعية، 2001، ص 192.

[5] - خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1، 2008، ص ص 126.127.

وقد اعتمد هذا البحث على الملاحظة العلمية للظاهرة محل الدراسة وذلك من خلال ملاحظة نشاط "الحي الغربي" وما يحتويه من أثار التلوث المتزايد بمختلف البقايا من البلاستيك وكثرة النفايات مع ملاحظة أكوام كبيرة من المزابيل التي ظهرت بشكل فوضوي مع محاذاة الحي السكني وهذه الملاحظة استوقفتنا لا كثر من أربعة سنوات على اعتبارنا من الوافدين إلى هذه المنطقة باعتبارها منطقة ذات نشاط تجاري.

5) أدوات تحليل المعطيات:

- **التحليل الكمي:** يتمثل في استعمال النسب المؤوية وذلك قصد عرض النتائج على نسب مؤوية.
- **التحليل الكيفي:** يتمثل في تحليل محتوى الجداول والتعليق عليها سوسيولوجيا والمقارنة بين النتائج.

خلاصة :

إن اعتماد الإطار المنهجي والذي يتكون من منهج مناسب للدراسة واختيار عينة تمثله باستخدام أدوات وإجراءات مناسبة لجمع البيانات والحقائق تمكننا من تحقيق نتائج أكثر واقعية ودقيقة وقريبة من المصداقية.

الفصل الخامس: عرض البيانات وتحليل النتائج.

- تمهيد.

1- المعطيات الخاصة بالفرضية الأولى.

1-1 عرض الجداول وقراءتها.

1-2 تحليل ومناقشة هذه المعطيات.

2- المعطيات الخاصة بالفرضية الثانية.

2-1 عرض الجدول وقراءتها.

2-2 تحليل ومناقشة هذه المعطيات.

3- النتائج العامة للدراسة.

تمهيد:

يواجه الباحث في العلوم الاجتماعية بعد جمع المعلومات النظرية عن الظاهرة وبعد النزول إلى الميدان وجمع الحقائق في البحث مشكلة تحويلها إلى بيانات كمية قابلة للقراءة والمقارنة لأرقام محددة والتي تأتي من خلال ما تتضمنه المقابلات وتفريغ الجداول.

1- المعطيات الخاصة بالفرضية الأولى:

1-1 عرض الجداول وقراءتها:

أولا محور البيانات الشخصية والبيانات العامة

الجدول رقم (01) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	ك	%
ذكر	70	%70
أنثى	30	%30
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة هناك نسبة 70% من الذكور فيما نجد نسبة 30% من الإناث.

ويعود هذا إلى أن الوقت الذي تم فيه توزيع الاستمارة توافق و تواجد أرباب الأسر من الرجال في منازلهم بالنسبة لعينة الأسر وكذا أصحاب النشاطات لغير الأسر.

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية (السن)

السن	ك	%
]20، 35[	40	%40
]35، 50[	45	%45
]50، 65[	11	%11
]65، 80[	4	%4
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 45% فئة]35، 50[وكانت نسبة 40% للفئة العمرية]20، 35[في حين جاءت نسبة 11% بالنسبة للفئة]50، 65[ونسبة 4% للفئة العمرية]65، 80[.

ومن هذا يظهر تباين الشرائح العمرية المكونة منها عينة الدراسة غير أنه من الواضح أنها في غالبها من فئة الشباب والكهول فيما فوق 20سنة وبالتالي هذا الأمر سيعطي معلومات الدراسة وبياناتها مصداقية أكبر باعتبارها تصدر من أشخاص يمتلكون قدرا معقولا من المسؤولية يمكن قياسها من خلال إطلاعنا على مواقفهم البيئية والتي تمكننا من قياس مدى وعيهم لمثل هذا الموضوع قيد الدراسة.

الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	ك	%
أمي	1	%1
ابتدائي	8	%8
متوسط	14	%14
ثانوي	57	%57
جامعي	20	%20
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد 57 % من مستوى ثانوي، بينما نجد 20% مستواهم جامعي، وفيما نجد نسبة 14% مستواهم متوسط و8% ذوي مستوى ابتدائي وتليها مستوى الأمي بـــ 1%

ومن هنا يظهر أن المستوى التعليمي لأفراد العينة لسكان «الحي الغربي» لبلدية البويرة ذو مستوى متباين لكن أغلبهم ذوي مستوى ثانوي وجامعي، وهو ما يمكننا من الحصول على معطيات واضحة من أناس على قدر من الوعي والتعليم.

الجدول رقم (04) يمثل توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة في الحي:

السن	ك	%
]10، 20[	70	%70
]20، 30[	16	%16
]30،40[	14	%14
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين 100 مبحوثة ومبحوث نجد نسبة 70% مدة إقامتهم في الحي كانت ما بين 10 و20 سنة منهم من سكنوا هذا الحي لمدة تتراوح بين 20 و30 سنة بينما 14% منهم قاطنين لمدة ما بين 30 و40 سنة.

والملاحظ في هذا أن كل السكان أو الناشطين عاشوا في هذا الحي أكثر من 10 سنوات وهي مدة كافية ليتأقلموا مع محيطهم ويتفاعلوا معه ومع بعضهم البعض، وبالتالي يمكننا هذا من تلمس طبيعة هذا التفاعل من خلال الأجوبة التي صرحوا بها من خلال الاستمارة.

الجدول رقم (05) يمثل توزيع العينة حسب الأصل الجغرافي:

الأصل الجغرافي	ك	%
ريف	36	%36
مدينة	64	%64
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 64% نسبة السكان من أصل حضري بينما 36%منهم فقط من أصل ريفي ومن هنا يظهر لنا أن أكبر نسبة هم من سكان المدن أي أنهم متعودون على المدينة وما تتصف به من ثقافة في مختلف المجالات، خاصة فيما يتعلق بالثقافة البيئية للمدينة وما تفرضه من تصرفات وسلوكات حضرية، أما البقية فقد انتقلوا من الريف ولكن كان سكنهم في هذا الحي منذ 10 سنوات إلى 40 سنة كما حدده الجدول السابق.

الجدول رقم (06) يمثل توزيع أفراد العينة حسب طبيعة النشاط:

طبيعة النشاط	ك	%
أرباب الأسر	88	%88
المقهى	1	%1
محل الملابس	6	%6
مطاعم	5	%5
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد 88% من أرباب الأسر ونسبة 6% بالنسبة لمحل الملابس ونسبة 5% للمطاعم وفيما تأتي نسبة 1% بالنسبة للمقاهي.

ومن هذا يظهر لنا أن الحي توجد فيه محلات تجارية وأنه مكان تجاري فبالتالي يتوفر على شروط التلوث أي أنه مهيأ لكي يكون مكان ملوث بكل أنواع الملوثات سواء كانت أكياس أو صناديق فارغة وأيضا قشور وبقايا الخضر

ثانيا المحور الخاص بالفرضية الأولى: علاقة الثقافة البيئية بظاهرة التلوث

الجدول رقم (7) يمثل توزيع أفراد العينة حسب وصفهم للحي

الأصل الجغرافي	ك	%
نظيف	00	%00
نوعا ما	58	%58
ملوث	42	%42
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة، نجد نسبة 58% صرحوا بأن «الحي الغربي» لمدينة والذي يقطنون فيه ملوث نوعا ما فيما نجد نسبة 42% صرحوا بأن الحي ملوث في حين نجد أن لا أحد صرح بأن الحي نظيف.

ويظهر هذا بأن أغلبية المبحوثين غير راضين عن المظهر البيئي للحي وأنهم متفقين نسبيا على أن الحي ملوث نوعا ما. وهذا ما يظهر أن لدى السكان نوعا من الوعي البيئي لما يعيشونه في حيهم وهذا ما يظهر من خلال الصورة التي يرونها والنظرة التي لديهم حول حيهم من الناحية البيئية، إضافة إلى أنهم متفقين كليا على عدم نظافة حيهم وبالتالي فهي صورة واضحة لا يختلف اثنان في أن هذا الحي يعاني من ظاهرة التلوث سواء كان نسبيا حسب رأي الأغلبية (58%) أو ملوث بصفة أكبر حسب رأي العينة (42%).

الجدول رقم (8) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجهة المسؤولة عن التلوث:

الجهة المسؤولة عن التلوث	ك	%
السكان	61	%61
المحلات	39	%39
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 61% صرحوا بأن السكان هم المسؤولون عن التلوث فيما نجد نسبة 39% صرحوا بأن الجهة المسؤولة عن التلوث هي المحلات التجارية.

ومن هنا يظهر لنا أن تلوث «الحي الغربي» لمدينة البويرة يعود أساسا لسكانه وهم الأسر لأن لها دور فعال في تربية جيل يعي خطورة مشكلات التلوث وهي تتحمل مسؤولية تلوث الحي بالنفايات لأنها لم تقم بالدور المنوط بها من خلال تلقين أدوار المحافظة على الحياة وعلى البيئة ومن تبعات التلوث، ولم تراع الأسرة دورها التربوي والإرشادي للطفل من خلال غرس بعض الأشجار وإشراك الأنباء في حملات التنظيف وتوسيع دائرة مفهوم التلوث ومفهوم البيئة التي أصبحت في وقتنا الحالي محل اهتمام عالمي كبير.كما صرح رئيس البلدية بأن الأسر لا تقوم بدورها الأساسي في المحافظة على البيئة حيث تعتبر الأسرة المؤسسة الأولى في نشر التربية البيئية*

أما المسؤولية الثانية فتقع على أصحاب المحلات التجارية حيث نجد أصحاب هذه النشاطات لا يعيرون أي أهمية لبقايا النفايات من خضر وصناديق وغير ذلك من النفايات والتي تبقى متبعثرة في كل مكان وعرضة للفساد والتعفن طيلة فترة مدة البيع وهو ما يؤثر على الجو العام «الحي الغربي» والذي يعاني من تلك التعفنات والتي قد تحدث مضاعفات خطيرة بسبب التلوث وانبعاث الروائح الكريهة التي تسبب أمراض متفاوتة الخطورة وتشوه المنظر البيئي وهذا ما لاحظناه بعد الزيارات المتكررة إلى الحي والذي يظهر بصفة كبيرة وللعيان والذي يظهر التلوث بصورة كبيرة في الحي.

الجدول رقم (9) توزيع أفراد العينة حسب أسباب التلوث في الحي حسب رأي المبحوثين

أسباب التلوث	ك	%
كثرة النفايات	46	%46
قلة الوعي البيئي	25	%25
تزايد السكان	29	%29
الفقر وتدني المستوى المعيشي	00	%00
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، وأنه من بين 100مبحوث ومبحوثة هناك نسبة 46% من المبحوثين أقروا بأن أسباب التلوث في الحي تعود إلى كثرة النفايات وبعدها جاءت نسبة 29% أقروا بأن السبب يعود إلى تزايد السكان ونسبة 25% أقروا بأن السبب يعود إلى قلة الوعي البيئي ونسبة 00% يعود إلى الفقر وتدني المستوى المعيشي.

ويظهر من هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة يجمعون بأن تزايد النفايات لها دور كبير في تلويث الحي وخاصة نفايات المحلات التجارية التي هي المصدر الأول لهذه النفايات نتيجة ظهور مزبلة فوضوية طيلة أيام السنة وهذا ما صرح به رئيس البلدية بسبب مختلف الأنشطة التجارية في هذا الحي والتي تؤدي إلى تعفن مختلف البقايا وانتشار واسع لمختلف النفايات وكثرة انتشار الروائح الكريهة والتي أصبحت تهدد صحة الفرد والمجتمع أما بقية الإجابات فقد أكدت زيادة عدد السكان والتي أدت إلى الإكثار من النفايات.

أما فيما يخص أولئك الذين يرون أن سبب التلوث في هذا الحي يرجع إلى قلة الوعي البيئي فهم ربع العينة (25%) وهذا يعني أنهم على دراية معتبرة بقضايا البيئة، بحيث سمح لهم إدراكهم الذاتي هذا بإرجاع السبب

إلى وجود نقص في الثقافة البيئية التي تطبع سكان الحي، وللإشارة إلى أن هذا الرأي أو الموقف إنما يصدر من أناس على قدر معقول من المسؤولية وكذا الوعي حسب ما سبق ذكره في الجدولين (02) و(03).

الجدول رقم (10) يمثل توزيع أفراد العينة حسب كيفية التخلص من النفايات

كيفية التخلص من النفايات	ك	%
كيس بلاستيكي	94	%94
إناء دون غطاء	6	%6
إناء مغطى	00	%00
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، انه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 94% من المبحوثين صرحوا بأنهم يضعون النفايات داخل أكياس، فيما نجد نسبة 6% من المبحوثين يضعون النفايات داخل إناء من دون غطاء بينما نجد 00 % بالنسبة لوضع النفايات في إناء مغطى.

ومن هذا يظهر بأن حل العينة المدروسة في «الحي الغربي» تعتمد طريقة الكيس البلاستيكي في إخراج نفاياتها وقماماتها. غير أن باقي العينة المدروسة تعتمد طريقة الإناء من دون غطاء ومنه نستطيع القول أن أغلب سكان هذا الحي لا يعتمدون على الإناء المخصص لوضع النفايات بل يتم التخلص من النفايات في كيس بلاستيكي ووضعه بجانب الإناء أو الحاوية المخصصة لذلك، وهو ما يجعل هذه النفاية عرضة للتحليل أو الانتشار سبب الأعداد الهائلة من القطط المتواجدة في هذا الحي ناهيك عن قيام الأطفال بنوع من الفضول معرفة ما بداخل الكيس البلاستيكي وهو ما يشكل خطر على حياتهم من أمراض التلوث خاصة إذا تم إخراج النفاية أو وضعها في إناء بدون غطاء وهو ما يسهل وصول الكلاب والقطط لمثل هذه الحاويات غير مغلقة والتي تبعث الروائح الكريهة ومختلف الأمراض الناتجة عنها وتعمل على تشويه الجو والمحيط العام للحي والمدينة ككل.

وهذا الأمر يوضع بشكل كبير نوعية الثقافة البيئية التي يتمتع بها هؤلاء السكان، بحيث أن الطريقة التي يستعملها الفرد في التخلص من نفاياته إنما هي مؤشر واضح على الطريقة التي يتعامل بها مع البيئة خاصة مع

دراستهم لما يمكن أن يؤدي به هذا التصرف كما سبق ذكره وهو أمر عهدوه نظرا لعيشهم في هذا الحي لأكثر من 10 سنوات، إضافة إلى أن استعمالهم للأكياس البلاستيكية في غالبيتهم يدل على أن هذه الممارسة هي في الغالب نتيجة لسلوكاتهم الروتينية غير الهادفة والتي لا تؤكد على توسيع ثقافتهم البيئية التي تتعدى مستوى الوعي بالظاهرة من حيث التصور والرؤية، إلى مستوى الفعل أو الممارسة وبالتالي فيظهر حسب النتائج أن قلة منهم فقط من وصل إلى نسبة من هذه الثقافة (6%) والذين يعتمدون على استعمال الإناء الذي يعد أكثر حفظ النفايات من الأكياس، لكن لا تهمل أن هذا السلوك هو كذلك قاصر باعتبار الإناء غير المغطي كذلك يعتبر عرضة للانسكاب وتبعثر نفاياته.

الجدول رقم (11) تمثل توزيع أفراد العينة حسب مهمة القائم بإخراج النفايات

مهمة إخراج النفايات	ك	%
الأب	79	%79
الأم	09	%9
العامل	12	%12
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، انه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 79% من العينة المدروسة توكل مهمة إخراج النفايات إلى الأب ونسبة 12% بالنسبة للعامل بالنسبة لأصحاب المحلات التجارية، فيما نجد نسبة 9% صرحوا بأن مهمة إخراج النفايات توكل إلى الأم.

ويظهر من هذا أن سكان هذا الحي ومن خلال العينات المدروسة «الحي الغربي» يدركون أهمية وخطورة التلوث وذلك من خلال تحمل الإباء مسؤولية إخراج النفايات لما لها من تبعات وأخطار أثناء تركها للصغار وما قد يحدثه الأطفال من تمزيق لتلك الأكياس، لذلك فتلك الأسر تعتمد في عمليات التخلص من النفايات على الآباء فرب البيت يتحمل مسؤولية وضع النفايات في الحاويات المخصصة لذلك وعدم ترك أي مجال للأطفال الصغار لإخراجها للحفاظ على سلامة الأطفال وعدم إصابتهم بأمراض خطيرة وهذا ما صرح به العديد من الآباء.

لذلك فمسؤولية إخراج النفاية تسند للآباء ثم إن لم يوجد الآباء تسند إلى الأمهات. ومن خلال العينات المدروسة للعمال والنشاطات المهنية فإن المهمة توكل لعامل خاص يعمل في تنظيف وجمع النفايات داخل المحل وهذا ضمانا للسير الحسن داخل المحلات وحفاظا على المحيط الخارجي لمكان العمل وهذا ما صرح به أرباب العمل وعلى هذا الأساس يظهر أن غالبية العينة 88% إنما يعتمدون على الكبار كالأب أو الأم في التخلص

من النفايات، ليس للحفاظ على البيئة، وإنما حفاظا على صحة ونظافة أولادهم، كما يؤكد هذا الأمر على عدم تنظيم ولا نظافة أماكن جمع القمامة أين لا يحبذون أن يذهب إليها أطفالهم

الجدول رقم (12) يمثل توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بين طبيعة النشاط المهني الممارس وبين زيادة التلوث:

علاقة طبيعة النشاط وزيادة التلوث	ك	%
توجد	92	%92
لا توجد	8	%8
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 92% صرحوا وأقروا بأنه توجد علاقة بين النشاط المهني وزيادة التلوث ونسبة 8% صرحوا بأنه لا توجد هذه العلاقة .

ومن هذا يظهر أن المبحوثين واعون بأن التلوث يتزايد مع طبيعة أي نشاط وأن التلوث البيئي يسببه وجود محلات تجارية كثيرة ومتنوعة في ذلك الحي وأن يتزايد كلما كان النشاط التجاري متزايد لأن النشاط التجاري المتواجد في الحي يتطلب ممارسات وسلوكات بيئية وامتلاك ثقافة بيئية صحيحة لإبقاء الحي نظيف بعد كل يوم من النشاط لكن كميات النفايات المستخرجة تكون كبيرة وكيفية التخلص منها يدل على الثقافة البيئية التي يمتلكها صاحب النشاط أو المسؤول عن إخراج النفايات.

وقد صرح بعض المبحوثين بأن أصحاب النشاطات التجارية لا يهتمون بالنظافة سواء في داخل المحل أو خارجه يقول «الدراهم هم الصح».

الجدول رقم (13) يمثل توزيع أفراد العينة حسب ردة الفعل عند إيجاد النفايات في الشارع:

ردة الفعل	ك	%
الشعور بالاستياء	66	% 66
أقدم توجيهات ونصائح	34	% 34
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال الجدول، وانه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 66% تكون ردة فعلهم بالشعور بالاستياء بينما نجد نسبة 34 % تكون ردة فعلهم بتقديم التوجهات والنصائح.

يظهر من خلال قراءتنا للنتائج بأن سكان «الحي الغربي» يشعرون بالاستياء عند إيجادهم نفايات مرمية في الشارع بصورة فوضوية وذلك لما تخلقه تلك النفايات من منظر غير حضاري داخل الحي كما صرح به عدد من أفراد العينة إضافة إلى هؤلاء الأشخاص يحاولون تقديم توجيهات ونصائح برميها في مكانها المخصص لذلك وهو الحاويات التي وفرتها سلطات البلدية بالحي كما صرح رئيس البلدية، وعدم ترك أي مجال للنفايات المتناثرة هنا وهناك دون تنظيم. وهذا يعكس صورة الحي خاصة عند انتشارها بشكل واسع ودون مراقبة لتلك النفايات خاصة وأن هذا الحي متأثر بمخلفات النشاطات التجارية المتنوعة في مقارنة مع باقي أحياء المدينة وتبقى النقطة السوداء على حد تعبير سكان الحي.

الجدول رقم (14) يمثل توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في المقررات التعليمية المتعلقة بحماية البيئة

رأي المبحوث في المقررات التعليمية	ك	%
غير كافية	52	% 52
لا أدري	48	%48
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول، نلاحظ أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 52% صرحوا بأن البرامج غير كافية ونجد نسبة 48% صرحوا بأنهم لا يدرون بما يوجد في المقررات الدراسية.

ويظهر لنا من هنا بأن المدرسة تقوم بأدوار تربوية وكذا نشر تربية البيئية رغم أن المبحوثين صرحوا بنقص هذه البرامج وهو ما يظهر من خلال النشاطات المقدمة للأطفال متمثلة في الرسم للأزهار والأشجار وتنظيف الساحة وتنظيف الأقسام وتعريف التلاميذ بالبيئة نظريا فقط كما صرح العينة قائلين «مكاش دروس تطبيقية داخل القسم فيما يخص البيئة، كاين غير اقوللهم المعلم ماتديروش، ما ترميوش، وهذا ما كان».

وبالتالي فإن المقررات تبقى ناقصة رغم وجود كتب ومواد دراسية في هذا المجال مثل التربية المدنية التي تعتبر مادة تهتم بالبيئة في مضمونها والتي تساعد على نشر الثقافة البيئية ومعرفة بيئية صحية سليمة والتي يمكن أن ينشأ الطفل من خلالها محبا للطبيعة والتوازن البيئي. وتبقى هذه الثقافة نظرية ليست فعالة تظهر في أرض الواقع حسب تصريح العينة وأيضا حسب تصريح الأمين العام لبلدية البويرة قال: «بأن التربية تكون في الأسرة وبعدها في المدارس»

الجدول رقم (15) يمثل توزيع أفراد العينة حسب تشجيع الأطفال على العمل بالبرامج التعليمية الخاصة بحماية البيئة:

تشجيع الأطفال بالعمل بالبرامج التعليمية	ك	%
نعم	52	% 52
لا	48	%48
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول، وانه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 52 % من المبحوثين صرحوا بأنهم يشجعون أطفالهم بالعمل بالبرامج التعليمية الخاصة بالبيئة وقد صرح 48% من المبحوثين بأنهم لا يشجعون أبناءهم بالعمل بهذه البرامج. **من قال أنه ليس من أجل النجاح في المدرسة فقط**

ومن هذا يظهر أن الأولياء يشجعون أبنائهم بالعمل بالمعلومات التي يحصلوا عليها في المدرسة وهذا للحفاظ على البيئة ومنع تدهورها فيما نجد الأولياء الذي أقروا بأنهم لا يشجعون أبناءهم بالعمل بهذه البرامج وهو ما يظهر لنا عدم إدراكهم بمدى خطورة هذا الوضع وهو ما يدل على عدم معرفة وتطلع على أبناءهم وما يقدمون به خاصة وأن الأطفال بحاجة إلى اهتماماتهم في كل حياتهم.

ومن هذا يظهر لنا أن الأولياء يشجعون أبناءهم بالعمل بهذه الدروس المقدمة رغم النقص في المحتوى حسب تصريح العينة المدروسة وقالوا بأن رغم القلة القليلة التي يتحصلون عليها الأطفال داخل المدرسة لكن هذا ليس أننا لا نشجع أبناءنا القيام والاقتداء بما يعملوه في المدرسة فهذا يساهم ولو بقدر صغير في نشر الثقافة البيئية لدى أطفالنا فالمدرسة تعتبر المؤسسة التربوية الثانية المكملة لما تربى عليه الطفل في البيت.

الجدول رقم (16) يمثل توزيع أفراد العينة حسب متابعة البرامج التلفزيونية والإذاعية التي تهتم بالبيئة:

متابعة البرامج التلفزيونية والإذاعية	ك	%
نعم	34	% 34
لا	56	%56
أحيانا	10	%10
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول نلاحظ من بين 100 مبحوث ومبحوثة نسبة 56% صرحوا بأنهم لا يتابعون البرامج الخاصة بالبيئة، فيما نجد نسبة 34% صرحوا بأنهم يتابعون البرامج البيئية، في الأخير نسبة 10% أقروا بأنهم يتابعونها لكن في بعض الأحيان فقط.

ومن هذا يظهر لنا أن معظم العينة المدروسة لا تهتم بالبيئة ولا بالبرامج الخاصة بها وهذا راجع لعدم وجود اهتمام كبير بالبيئة وللنقص الواضح للوعي والثقافة البيئية لهذه العينة ولكون البرامج البيئية والقنوات التي تهتم بالبيئة غير متابعة فنجد أن القنوات الرياضية والأخبار والأفلام والرسوم المتحركة التي أخذت حيزا كبيرا للمشاهدة على حساب القنوات التي تهتم بالطبيعة والبيئة حسب تصريح العينة وهذا ما يؤثر بشكل نسبي على عدم توفر ثقافة تربوية بيئية في أوساط السكان والتي تبقى بحاجة إلى مثل هذه المعلومات لكي تحفظ وجودها من أضرار سلوكات خاطئة نحو الطبيعة والبيئة من حولها.

ومن هذا يظهر لنا أن معظم العينة لا يولون أهمية للبرامج التلفزيونية والإذاعية المختصة والموجودة بكثرة وحتى أننا نجد قنوات مختصة في هذا مثل قناة أبو ظبي (NAT) ومثل برنامج البيئة والمجتمع، الركن الأخضر فهذا يعتبر على وجود اهتمام بالبيئة في هذه القنوات لكن أفراد العينة صرحوا بأنهم يتابعون أكثر القنوات الرياضية والأخبار والأفلام والرسوم المتحركة التي أخذت حيزا كبيرا للمشاهدة على حساب القنوات المهتمة بالطبيعة والبيئة.

الجدول رقم (17) يمثل توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم بوجود برامج خاصة بحماية البيئة في إذاعة البويرة.

العلم بوجود برنامج بيئي في إذاعة البويرة	ك	%
أعلم بوجوده	60	% 60
لا أعلم	40	% 40
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال الجدول، بأنه من بين 100 مبحوث ومبحوثين نجد نسبة 60 % بأنهم على علم بوجود برنامج بيئي تقدمه إذاعة البويرة فيما نجد نسبة 40 % صرحوا بأنهم لا يدرون إذا كانت الإذاعة تقدم برنامجا خاص بالبيئة.

وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى أن إذاعة البويرة تقوم بتقديم برامجا خاصة بالبيئة وتبرمج حصص خاصة بالثقافة البيئية المتمثلة في عدة حصص من بينها «بيئتنا» وبرامج مفتوحة خاصة في اليوم العالمي للبيئة الذي يصادف 5 جوان من كل سنة كما تسلط الإذاعة الضوء على مدينة البويرة كرمي «الأكياس وفناجين القهوة البلاستيكية وأكياس الكاوكاو، وأنصاف التبغ» ورميها في الشارع دون وضعها في الأماكن المخصصة لها وتقوم إذاعة البويرة بفتح حوار بين المواطنين والمسؤولين، عن طريق فتح الخطوط الهاتفية لطرح الانشغالات على المسؤولين وتقوم الإذاعة بإعطاء الإرشادات والتوجيهات والنصائح لحماية البيئة ونشر الوعي والثقافة البيئية داخل المجتمع المحلي وقد التمسنا في الجدول (16) أن نسبة 56% صرحوا أنهم لا يتابعون البرامج سواء في الإذاعة والتلفزيون وهذا ما يفسر على عدم العلم بوجود البرامج البيئية في إذاعة البويرة وعدم الاهتمام بهذا الموضوع من طرف سكان المجتمع المحلي وسكان الحي في البويرة.

الجدول رقم (18) يمثل توزيع العينة حسب تقييم عمل مصالح البلدية فيما يخص حماية البيئة:

تقيم عمال مصالح البلدية	ك	%
ناقص	24	% 24
غير كافي	76	% 76
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول، يظهر أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 76% من العينة صرحوا بأن عمل المصالح البلدية غير كافي ونسبة 24 % صرحوا بأن عمل المصالح البلدية ناقص.

ومن هذا يظهر بأن المصالح البلدية لا تقوم بدورها على أحسن الأحوال حسب رأي أو نظرة أغلب أفراد العينة لعدم توفير مراقبا ميدانيا للأحياء والشوارع ونقص واضح في عمليات التوعية والإرشاد للمواطن وهذا ما يعيق السير الحسن نحو التوازن البيئي وحفظ صحة الفرد والمجتمع من أخطار وتبعات مختلف الملوثات والتي أصبحت تهدد سكان الأحياء فردي وجماعي نتيجة عمليات التغييب للأدوار المتعلقة بالوقاية والأمن لمثل هذه الظاهرة الخطيرة للمدينة تصريح رئس بلدية البويرة بأنه يتكفل بالحملات التوعوية والتحسيسية شخصيا وأن البلدية تقوم بهذه العمليات كل سنة لمحافظة على البيئة وقد ظهر في الجدول رقم (08) أن نسبة 61% يرجعون مسؤولية تلويث الحي للسكان الساكنين في الحي وأنهم سبب تزايد التلوث في الحي بهذا يمكن أن نرجع أسباب التلوث إلى السكان ونقص الوعي البيئي لديهم وأنهم مسؤولين عن ذلك بصورة كبيرة وفي التقصير في عملها للمحافظة على البيئة من التلوث والمحافظة على الأحياء السكنية بصورة خاصة من النفايات وهذا ما أكده لنا رئيس ملحقة النظافة بالبويرة أنهم يخصصون فرق من العمال والوسائل لرفع النفايات وتخصيص وقت بين 19:00 و4:00 صباحا.

الجدول رقم (19) يمثل توزيع العينة حسب رأيهم في المجهودات المختلفة في مكافحة التلوث

المجهودات المختلفة	ك	%
ناقص	48	% 48
غير كافي	52	% 52
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال الجدول، انه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة52% صرحوا بأن المجهودات المختلفة لمكافحة التلوث ناقصة، فيما نجد نسبة 48 % صرحوا بأن المجهودات المختلفة لمكافحة التلوث غير كافية.

ومن هنا يظهر لنا أن هناك نقص بالقيام بالإجراءات الوقائية من خلال الحملات التحسيسية وهذا راجع لعدة عوامل أبرزها غياب سياسة الإشهار في هذا من ناحية إعلام المواطنين بالأيام الدراسية المخصصة لمثل هذه المواضيع ونقص المعرفة البيئية وبالتالي الثقافة البيئية في أوساط المجتمع المحلي لولاية البويرة وهناك عوامل أخرى تبقى لها الدور في هذا المجال وهو غياب التواصل بين المواطنين والجمعيات وهذا لغياب وجودها في الحي وهذا ما يعيق عمليات الإعلام وهذا ما صرح به سكان الحي ونقص الأفكار من جهة ومن جهة أخرى عدم الاهتمام الكلي لأفراد المجتمع لمثل هذه المشكلات باعتبار أن هؤلاء الأفراد يعتبرون المشاكل البيئية الثانوية لمشاغل الحياة الأخرى، والتي تبقى صعبة جدا وما يظهر أن من خلال الحملات التحسيسية والتوعية التي تقوم بها المصالح البلدية في ميدان البيئة والتلوث والذي صرح به رئيس البلدية بأنه يتكفل شخصيا بهذا الأمر.

1-2 تحليل و المناقشة معطيات الفرضية الأولى:

من خلال تنقلاتنا الميدانية للحي الغربي ،و من خلال المقابلات التي أجريناها مع المسؤولين المباشرين للبيئة بالولاية يمكن القول أن المجتمع المحلي بمدينة البويرة يمتلك ثقافة بيئية غير مجسدة على ارض الواقع فهي ثقافة محدودة تدل على وعي بيئي نظري وهو ما توضحه نتائج هذه الدارسة فأفراد الحي الغربي يدركون أن ظاهرة التلوث ظاهرة خطيرة تهدد حياة الأفراد و الجماعات من خلال هذا التلوث الذي تعريفه المدينة بصورة عامة وانتشار العديد من النفايات بصورة غير حضارية من المنازل و التجمعات السكنية والتجارية ما يجعله ملوثا وهو أمر إتفقا عليه كل المبحوثين حسب الجدول (7)كما تظهر نتائج هذه الدراسة ردود أفعال منافية نحو هذه السلوكيات الخاطئة ، التي تطلب إعادة النظر فيها حسب ما ياكده الجدول (13) والظاهر ان هناك غجماع وإتفاق حول الصورة والمشاكل البيئية التي تميز حيهم ،بما في ذلك من اسباب ومصادر وهو ما أكدته نسبة% 92 من أفراد عينة البحث في الجدول رقم (12)بما يسببه النشاط التجاري من نفايات وكثرتها وما هي النتائج المترتبة عن ما يحدثه من فوضى و البقايا الكثيرة من أكياس فارغة و بقايا الخضر و القشور وكيفية التخلص من هذه النفايات وأن التجار بحد ذاتهم اعترفوا على أن النشاط التجاري يسبب التلوث وانتشار النفايات . وقد بينت نسبة 66% من أفراد العينة في الجدول رقم (13) أن الشعور بالاستياء لرؤية النفايات منتشرة في كل مكان هو تجسيد لوعي بيئي لدى هؤلاء السكان وان اكتظاظ الحي بالنفايات و كيفية التخلص منها بصورة غير لائقة تؤدي بانتشارها في كل مكان في الحي وهذا ما نجده في الجدول لرقم (10) وهو ما يعبر على محدودية التربية البيئية لدى أفراد الحي وهو ما نلتمسه أيضا في كل من الجدول (11) و(12) ، وقد أكدت نسبة 52% من أفراد العينة في الجدول رقم (14) على أن المبحوثين على دارية ووعي بأن للمدرسة دور فعال في نشر التربية البيئية في أوساط التلاميذ و تربيتهم على هذه المبادئ وأن البرامج و المقررات المقدمة داخل المدرسة تكون غير كافية للاهتمام بموضوع مثل موضوع البيئة و رغم النقص في البرامج التعليمية و عدم

اكتفاء الأولياء بما تقدمه المدرسة في مقرراتها فإنهم يشجعون أبنائهم على العمل بهذه النصائح و المقررات وهذا ما نجده في الجدول رقم (15) إضافة الي هذا يمكن كذلك تلمسى درجة هذه الثقافة البيئية للافراد العينة من خلال متابعتهم البرامج الغعلامية الإذاعية منها والتلفزيونية ، حيث يظهر ذلك في كل من الجدول (16) و(17) ورغم تنوع المجهودات المبذولة من أجل الحد من التلوث وحماية البيئة إلا أن أفراد العينة يأكدون انها مجهودات غير كافية للوصول الي وعي بيئي مجسد على أرض الواقع وأنه لابد من زيادة المجهودات وتكاثفها من أجل بلغ ذلك الهدف.

و من خلال هذه النتائج تستنتج أن أفراد العينة للمجتمع المحلي بالحي الغربي لمدينة البويرة يمتلكون قدر من المعرفة و الدارية أحوال البيئة و مسببات التلوث و من هذا يمكن أن أقول أن الثقافة البيئية موجودة لكن تبقى ثقافة أقوال الفعال فهي ثقافة غير مجسدة على أرض الواقع بسلوكيات بيئية عملية باسلوكات بيئية بالقول فقط مختلف أفراد العينة .نتائج ما يقولون حول التلوث البيئي و المحافظة عليها لم تظهر نتائجه على جملة من النشاطات و الممارسات التي تقدمها مختلف مؤسسات المجتمع سواء كانت هيئات إدارية أو مؤسسات فعلية يبقى دورها الرئيسي الحفاظ على موارد الطبيعة و شروط النظافة من خلال برمجة لقاءات و اتخاذ إجراءات ردعية للمحافظة على البيئة ،و من كل سابق يمكن القول أن الفرضية التالية :<<كلما لدى المجتمع المحلي لمدينة البويرة ثقافة بيئية واسعة أدى ذلك إلى تناقص ظاهرة التلوث بالنفايات>> و هو ما ظهر فيما سبق بأن الظاهرة التلوث في الحي متزايدة وهو ما يدل على محدودية الثقافة البيئية لدى أفراد العينة للحي الغربي لمدينة البويرة وبالتالي الفرضية تحققت.

2- المعطيات الخاصة بالفرضية 2 : تكامل المجهودات البيئية وعلاقتها بالمحافظة على البيئة.

2-1 عرض الجداول وقراءتها

الجدول رقم (20) يمثل توزيع أفراد العينة حسب ما يقدمه الفرد للبيئة في إطار المحافظة على البيئة من التلوث والنفايات:

ما يقدمه أفراد المجتمع للبيئة	ك	%
وضع النفايات في الوقت المناسب	53	%53
وضع النفايات في المكان المناسب	47	%47
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة53 %من أفراد العينة يضعون نفاياتهم في الوقت المناسب لمرور عمال النظافة ونجد 47% من أفراد العينة يقومون بوضع النفايات في مكانها المناسب.

ويظهر من هذا أن أفراد العينة «للحي الغربي» يتخلصون من نفاياتهم في أوقات مناسبة خاصة وأن عمال النظافة يقومون بجمع النفايات بداية من الساعة 19:00 مساءا وحتى الرابعة صباحا وبالتالي وضعها في الأماكن المخصصة لها يسهل عملية رفعها بالنسبة للعمال المختصين في المجال وهذا ما يحافظ على المنطقة ومظهرها الخارجي من التلوث الذي يسببه القطط والكلاب بعد تمزيق الأكياس وأيضا ما يساعد على عدم تعرض تلك النفايات للتعفن نتيجة حرارة الشمس وهذا ما يبقي الحي غير مشوه وعدم وانتشار الروائح الكريهة وتعريض أفراد الحي الساكنين والمارة إلى أمراض التلوث العديدة والخطيرة وهذا ما يظهر اتحاد المجهودات وتكاملها بين السكان والمصالح البلدية.

الجدول رقم (21) يمثل توزيع أفراد العينة حسب تقييم الدور في مشكلة التلوث بالنفايات بالحي:

الدور في مواجهة التلوث	ك	%
فعال	00	%00
غير فعال	69	%69
نوعا ما	31	%31
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 69% أقروا بأن دورهم في مواجهة مشكلة التلوث بالنفايات غير فعال ونسبة 31% أقروا بأن دورهم فعال نوعا ما و00% بالنسبة للدور الفعال.

ومن هذا يظهر لنا أفراد العينة المدروسة غير راضون تماما عن الدور الذي يقدمونه فيما يخص البيئة ، و أن دورهم في مواجهة التلوث غير فعال وهذا دليل على أن التلوث والمحافظة على البيئة تتطلب عدة مجهودات وعدة جوانب وتكامل وتنسيق للسلوكات البيئية فيما بين سكان الحي، وإن اكتظاظ الحي بالسكان ورمي النفايات بصورة فوضوية هي التي تؤثر في محيط الحي وبالتالي فإن دور الشخص لوحده لا يكفي لمحاربة ظاهرة التلوث ولا يمكن الحفاظ على البيئة من التلوث وبالتالي يجب تكاثف المجهودات البيئية لإبقاء الحي نظيف وقد صرح أفراد العينة بأن رغم تقديم النصائح وحتى في بعض الأحيان تصل إلى الشجار والمناقشة الحادة فيما بيننا حول كيفية التخلص من النفايات ولكن يبقى دورنا ليس فعالا في المحافظة على بيئة الحي نظيفة، وهذا ما التمسناه أيضا عند الأمين العام لبلدية البويرة عندما قال بأن دورنا ليس فعالا بما أن عندما قمنا بوضع جدول

زمني لرفع النفايات لم يلقى احترام السكان[1] وبالتالي نستنتج أن مختلف أفراد المجتمع المحلي على اتفاق كلي على جهود وأدوار الأفراد والسلطات المختصة لا بد منه.

الجدول رقم (22) يمثل توزيع أفراد العينة حسب التعامل مع من يزيد تلويث الحي بالنفايات:

طريقة المعاملة	ك	%
النصح والإرشاد	64	%64
المشاجرة	36	%36
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، وبأن من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 64% صرحوا بأن طريقة المعاملة تكون بالنصح والإرشاد و36% صرحوا بأن طريقة المعاملة تكون بالمشاجرة ومن هنا يظهر لنا أن أفراد العينة لا ترغب في رؤية انتشار النفايات بشكل عشوائي لذلك تحاول النصح والإرشاد للمسببين لذلك وهذا يعتبر سلوك حضري نحو بيئة الشخص ولبيئة الحي ككل وبالتالي محاولة التوعية بأخطار التلوث للذين يسببون من هذه الظاهرة ويعتبرونهم مساعدين على تدهور البيئة وانتشار الأمراض وزيادة النفايات، بصورة كبيرة.

[1]- أنظر المقابلة الأولى في الملاحق

الجدول رقم (23) يمثل توزيع أفراد العينة حسب المناقشة مع الغير في الحي عن ظاهرة التلوث بالنفايات:

المناقشة مع الغير في الحل	ك	%
نعم	97	%97
لا	03	% 03
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال الجدول، بأنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة97% من المبحوثين صرحوا بأنهم يتناقشون فيما بينهم داخل الحي حول ظاهرة التلوث بالنفايات ونجد نسبة 03% صرحوا أنهم لا يتناقشون فيما بينهم داخل حي حول ظاهرة التلوث بالنفايات ومن هنا يظهر لنا أن أغلب العينة المدروسة ترى أن الفرد لديه القدرة في المساهمة والمحافظة على البيئة من أضرار التلوث بصفة عامة والتلوث بالنفايات بصفة خاصة وهذا بدليل مناقشته هذا الموضوع فيما بينهم، فهو يعني إذن خطورة هذه الظاهرة على الأفراد والمجتمع وما تخلفه من أضرار سواء كانت أمراض أو مناظر بيئية غير لائقة فالفرد من خلال المشاركة في الحملات التحسيسية التي تقوم بها مختلف الجهات المعنية بالبيئة والنظافة، ومن خلال الدور الذي يلعبه في تحسيس وتبين خطورة التلوث داخل المدن يكون قد أسهم وبشكل وافر في بلورة نوع من الممارسة الفعالة في خلق جو من المعرفة الصحيحة عن البيئة والتلوث وتكوين أسلوب حضاري واعي للأضرار التي قد تترتب عن تلوث الأحياء والمدن بمختلف الملوثات المترلية كانت أو نفايات الشارع عامة وبالتالي فهذا سلوك يسهل لعمال النظافة عملية جمع النفايات التي تصدر من الأفراد وهذا ما يجسد نوعا من التكامل بين السكان وعمال النظافة .

الجدول رقم (24) يمثل توزيع أفراد العينة حسب النصح فيما بينهم بعدم رمي النفايات في الحي.

النصح في ما بين أفراد الحي	ك	%
نعم	90	%90
لا	04	%04
أحيانا	06	%06
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول نلاحظ من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 90% صرحوا بأن أفراد يتناصحون فيما بينهم بعدم رمي النفايات في الحي، في حين نجد 6% صرحوا بأنهم يتناصحون أحيانا حول عدم رمي النفايات في الحي فيما نجد نسبة 4%صرحوا بأنهم لا يتناصحون فيما بينهم حول عدم رمي النفايات في الحي.

من هنا يظهر لنا أن أغلب أفراد العينة المدروسة يتناصحون فيما بينهم حول عدم رمي النفايات في الحي وضرورة المحافظة على البيئة من التلوث وذلك من خلال رميها في أماكنها المخصصة وعدم تلويث المحيط بأنواع الملوثات، كما صرح المبحوثين وهذا ما يظهر لنا في الجدول (24) حول المناقشات فيما بين السكان فبعد هذه المناقشة تأتي المناصحة وبالتالي الاهتمام بهذا الموضوع ومشاركة المواطنين في مختلف الأنشطة التي يقومون بها سواء كانت حملات التنظيف أو نشاطات علمية عن البيئة هذه النصائح تأتي في شكل سلوكات بيئية يجسدها أفراد الحي بالمساهمة في المحافظة على البيئة بشتى الوسائل ومحاولة منهم لتكامل وتناسق مجهوداتهم عن طريق المناصحة حول عدم رمي النفايات بصورة فوضوية وقد صرح أفراد العينة بأنهم ينصحون كل من يحاول تلويث الحي خاصة من سكانه.

الجدول رقم (25) يمثل توزيع أفراد العينة حسب إقامة عمليات تنظيف جماعية للحي:

إقامة عملية تنظيف	ك	%
دائما	80	%80
أحيانا	20	% 20
أبدا	00	%00
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال الجدول، ومن بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 80%صرحوا بأنهم يقومون بعمليات تنظيف للحي، ونجد 20% صرحوا بأن تنظيف الحي يقام أحيانا فيما نجد 00% بالنسبة عدم قيام عمليات التنظيف للحي أبدا.

ومن هنا يظهر لنا أن سكان «الحي الغربي» لمدينة البويرة على وعي تام بأن عملية التنظيف وإزالة النفايات ليست مهمة تتعلق فقط بعمال النظافة وهذا ما تبين بأنهم يقومون بعملية تنظيف بغض النظر عن عمال البلدية والسلطات المختصة في هذا المجال وقد جسدوا التكامل والتنسيق بينهم وبين السلطات المختصة وهذا ما جاء في تصريح لأفراد العينة بأن الحي يحتاج للتنظيف يوميا ولكن عمال البلدية لا يأتون طوال الأسبوع ولهذا يجب علينا كسكان هذا الحي إبقاءه نظيفا على الدوام وبالتالي القيام بالعمل عوض العمال في أيام راحتهم يعود علينا وعلى البيئة بالفائدة التامة وتفادي انتشار النفايات والأمراض بصورة خاصة وحماية السكان والأطفال خاصة.

الجدول رقم (26) توزيع أفراد العينة حسب المشاركة في عمليات التنظيف

المشاركة في عمليات التنظيف	ك	%
نعم	61	%61
لا	39	% 39
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال الجدول، بأنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 61% صرحوا بأنهم من المشاركين في عمليات التنظيف، فيما نجد نسبة 39% صرحوا بأنهم ليسوا من المشاركين في عمليات التنظيف.

ومن هذا نلاحظ أن أفراد العينة يقومون بالمساهمة في التنظيف الجماعي للحي كنوع من تجسيد الثقافة البيئية في حيهم وذلك لاعتقادهم بأن نظافة ليس من صلاحيات البلدية وحدها كما سبق الإشارة إليه وأن قيام أفراد الحي بهذا السلوك يعني أنه قدم خدمة لأفراد وسكان الحي عامة وللبيئة خاصة وهذا النوع من السلوك يعتبر تجسيد للتكامل بين السلطات المحلية وأفراد المجتمع وهم سكان الحي، وهذا ما أكده معظم سكان الحي وهذا ما يؤكده الجدول رقم (25) حول المناصحة والتي تكون بالمشاركة في عمليات التنظيف فتتأكد من خلاله أن مشاركة أفراد العينة في عمليات التنظيف كبيرة وهذا راجع إلى المسؤولية التي يشعر بها سكان الحي والواجب الذي يمليه الضمير عليهم والدور الذي يلعبه سكان الحي في حماية البيئة وهذا دليل على وعي لمثل هذه الممارسات وتجسيد روح التكامل والتعاون بينهم كسكان وبين المصالح المختصة كمسؤولين.

الجدول رقم (27) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الاستجابة لهذه العمليات من طرف سكان الحي

الاستجابة للمشاركة	ك	%
ضعيفة	1	%1
متوسطة	40	% 40
جيدة	59	%59
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال الجدول، بأنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 59% من المبحوثين صرحوا بأن الاستجابة للعمليات التنظيف من طرف سكان الحي جيدة وفيما نجد نسبة 40% صرحوا بأن الاستجابة متوسطة و 1% بالنسبة للاستجابة الضعيفة.

ومن هنا نلاحظ أن اهتمام سكان الحي بالتنظيف ورفع النفايات اهتمام كبير وهو ما ظهر أيضا في الجدول (27) حيث يلاحظ بأن هذه العمليات تتابعها استجابة كبيرة من طرف سكان الحي وهذا لإبقاء المنظر البيئي والمحيط نظيفا فيما نجد النسبة الأضعف من ضعف الاستجابة لعملية تنظيف الحي وهذا ما يظهر أيضا التكامل الموجود بين أفراد وسكان الحي.

الجدول رقم (28) يمثل توزيع أفراد العينة حسب السلوكات والتصرفات التي يرونها مناسبة لمساهمة سكان الحي في المحافظة عليه من النفايات:

التصرفات والسلوكات المناسبة	ك	%
عدم إلقاء النفايات في الشارع	24	%24
التوعية والمشاركة في حماية البيئة	02	% 02
التخلص من النفايات بصورة سليمة	74	%74
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال الجدول، بأنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 74% يقومون بسلوكات وتصرفات التخلص من النفايات بصورة سليمة ونجد نسبة 24% يقومون بتصرفات وسلوكات تتمثل في عدم إلقاء النفايات في الشارع بينما نجد نسبة 2% من السكان يرون أن الطريقة الأنسب للحد من التلوث بالنفايات هي التوعية والمشاركة في حماية البيئة.

ومن هنا يظهر لنا أن التخلص من النفايات بصورة سليمة وعدم إلقاءها في الشارع سلوك بيئي حضاري يؤدي بالمحيط إلى عدم التلوث وبالتالي هذه السلوكات تشكل نوع من التكامل في عملية حماية من التلوث بالنفايات حيث يظهر أن سكان الحي على وعي بما سيفعلونه لحماية الحي من التلوث وعدم تلويثه بالنفايات ويعني هذا أنهم يرون أن المسؤولية الأولى التي على كل واحد منهم القيام بها هي التخلص من النفايات بطريقة مناسبة وسليمة حتى يتم الحد من التلوث، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لعدم إلقاءها في الشارع فهذه التصرفات رغم أنها تصرفات فردية يقوم بها كل ساكن أو مقيم في الحي على حدى إلا أن هذه العملية تتطلب قيام الجميع بها دون استثناء، لأن القيام بهذا الأمر وبهذه الصورة هو الكفيل إلى تحسين صورة محيط الحي.

الجدول رقم (29) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الاتفاق في الرؤى بين سكان الحي حول المحافظة على البيئة

الرؤى	ك	%
خلاف	4	%4
اتفاق	96	%96
المجموع	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول، أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة نجد نسبة 96% من السكان على اتفاق في الرؤى ونسبة 4% مختلفون في الرؤى ومن هنا نلاحظ أن سكان الحي على اتفاق في الرأي بشكل كبير جدا وهذا دليل على أن سكان الحي على وعي بما يحدث داخل الحي وأن سكان الحي مهتمين بالمحافظة على البيئة وأن ظاهرة التلوث تؤرق جميع سكان الحي وهذا ما نجده في الجدول رقم (23) حول مناقشة ظاهرة التلوث مع باقي سكان الحي وأيضا في الجدول رقم (24) حول تناصح سكان فيما بينهم حول رمي النفايات وهذا دليل على أن سكان الحي يحاولون تجميع وتنسيق وتكامل المجهودات فيما بينهم للمحافظة على الحي من التلوث والوقاية من الأمراض الخطيرة التي يتسبب التلوث بها مثل أمراض تكون الكلاب والقطط الضالة وأيضا سببا فيها عبر المياه. وهذا ما صرحت به رئيسة مصلحة النظافة والبيئة بأن الكلاب والقطط الضالة تكون السبب الرئيسي في انتشار الأمراض [1] وكذا ما صرح به رئيس بلدية البويرة بأن الحيوانات الضالة وتكون سببا في انتشار الأمراض عبر المياه الراكدة[2] إضافة إلى هذا الأمر يؤكد كذلك النتيجة السابقة من خلال تحليل معطيات الجدول (28)، إذ يظهر أن هذا الاتفاق كبير جدا بحيث لدى أفراد العينة تصور مشترك الطريقة التي تمكنهم من المحافظة على البيئة من خلال التعاون والتنسيق في الجهود.

[1]- أنظر المقابلة الأولى في الملاحق.
[2]- أنظر المقابلة الثانية في الملاحق

الجدول رقم (30) يمثل توزيع أفراد العينة حسب مسؤولية حماية البيئة

مسؤولية حماية البيئة	ك	%
جماعية	90	%90
فردية	00	% 00
كلاهما	10	%10
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول نلاحظ، من بين 100 مبحوث ومبحوثة نسبة 90% أقروا بأن حماية البيئة مهمة جماعية، فيما نجد نسبة 10% أقروا أن مهمة حماية البيئة مهمة جماعية وفردية في آن واحد، فيما نجد نسبة 0%.

من هنا يظهر لنا أن أفراد العينة المدروسة يقرون بضرورة حماية البيئة بأسلوب جماعي وهذا بالتكامل فيما بينهم بواسطة نشر المعلومات والمخاطر الخاصة بالتلوث بين كافة السكان، والقيام بالسلوكات البيئية الصحيحة وذلك عن طريق جمع النفايات رميها في المكان المناسب وهذا ما نجده في الجدول (28)، والقيام بالتوعية والتنسيق الصحي في ميدان البيئة ويكون هذا بتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك من مبيدات حشرية شاحنات وحاويات في كل زاويا الأحياء والشوارع مع إعطاء صورة جديدة في استغلال مختلف النفايات بطرق علمية ومدروسة، وهذا ما أكده لنا رئيس البلدية حول استشارة المختصين في مجال البيئة حول انجاز مشاريع عديدة وإعطاء الأهمية للبيئة قبل بداية المشاريع.

2-2-تحليل و مناقشة معطيات الفرضية الثانية:

من خلال الجداول الإحصائية المرصودة سابقا يمكن القول ان أفراد العينة المدروسة للحي الغربي يمكن الحكم على أن تكامل المجهودات البيئية لدى أفراد المجتمع المحلي في تفعيل أساليب زيادة المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات تكون فعالة حيث أن مساهمات أفراد المجتمع بالطرق الجماعية موجودة بين أفراد الحي وهذا راجع أساسا للاهتمام بخطورة مشكلات التلوث على حياة الأفراد،فالبيانات الإحصائية السابقة متمثلة في نسبة 64% في الجدول رقم(22) بتقديم النصح و الإرشاد لإبقاء الحي نظيفا قدر المستطاع و هو ما بينته نسبة 97% من العينة في الجدول رقم (23) أن ظاهرة التلوث بالنفايات ظاهرة متناقش عليها لأنها ظاهرة خطرة على أفراد المجتمع و يحاول أفراد الحي إيجاد الحلول المناسبة و هذا ما يظهر أن هؤلاء السكن على وعي بما يحدث داخل حيهم و هو ما أكدته نسبة 90% من العينة المدارسة في الجدول رقم (24) حول التناصح فيما بين أفراد العينة و عدم رمي النفايات بصورة عشوائية داخل الحي وأنه يجب تخصيص أمكنة لهذه النفايات وقد بينت نسبة80% في الجدول رقم (25) بأن سكان <<الحي الغربي>> يقومون بعمليات تنظيف جماعية للحي وهذا خارج نطاق ما تقوم به المصالح البلدية المختصة و هذا لإبقاء الحي نظيفا و تكميلا لما بدأ به عمال النظافة و هذا ما أكدته نسبة61% في الجدول رقم(27) حيث أن الاستجابة لهذه العمليات تكون بصورة كبيرة لدى السكان لتنظيف الحي و هو ما نجده في الجدول رقم (30)بأن مسؤولية حماية البيئة عامة ونظافة الحي خاصة مسؤولية جماعية لا مسؤولية فردية فلا يمكن للفرد مهما قام به لإبقاء الحي خال من النفايات أو نظيف لان تكامل الأفراد و الجماعات هو ما يبقي البيئة على عذريتها. كل هذه المعطيات والنتائج المبنية على أساس ما يعبر به أفراد هذا الحي ،لكن يبقى هذا مجرد أفكار وكلام لا يمكن الحكم بناءا عليه على صحة او خطأ الفرضية إلا إذا توفر شرط مهم جدا وهو إنتقال هذه الأقوال إلى مستوى الافعال ، وإنطلاقا من نتائج الفرضية الأولى والتى توصلنا فيها الى محدودية ثقافة بيئية للأفراد العينة فهذا يعني أنها تبقى رهينة الافكار التى

يأكدها الواقع ، بحيث أن دراستنا لهذا الحي ومن خلال مختلف النتائج قد أظهرت أن هذا الحي يتصف بالتلوث وعليه فالمحافظة على البيئة فيه غير واردة وبالتالي تستنتج وجود فكرة التنسيق والتكامل لدى المجتمع المحلي بولاية البويرة التي لا تنعكس على سلوكيات أفراد الحي الغربي الذين يملكون ثقافة بيئية محدودة و من خلا ل هذا التحليل و من خلال الفرضية التالية :<<يساهم تكامل و تنسيق المجهودات البيئية في المجتمع المحلي لمدينة البويرة إلى زيادة المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات>>و من خلال مسابق يمكن القول أن الفرضية الثانية تحققت.

الاستنتاج العام:

هدفت الدارسة إلى معرفة دور المجتمع المحلي في المحافظة على البئية من التلوث من خلال تسليط الضوء على ظاهرة التلوث بالنفايات بمدينة البويرة <<بالحي الغربي>> و على ضوء المعطيات السابقة توصلنا إلى:

اكتساب أفراد المجتمع المحلي للحي الغربي ثقافة بيئية غير مجسدة على أرض الواقع وإنما ثقافة بيئية نظرية ليست فعالة رغم المستوى التعليمي و العالي لأفراد العينة .

-عدم الاهتمام الكبير بموضوع البيئة باعتباره يشغل حيزا ضيقا لدى أفراد العينة و اعتبار الاهتمامات الحياتية الأخرى أهم.

-عدم استغلال الإمكانيات المتوفرة في الولاية لخدمة البيئة داخل المجتمع المحلي .

-عدم الاهتمام بالمساحات الخضراء داخل المدينة.

-عدم اكتمال المشاريع و هو ما يشوه صورة المدينة الحضارية

كثرة النفايات المتواجدة في كل مكان وخاصة المنتشرة في الأماكن المخصصة للاستراحة و هو ما يشوه البيئة.

خاتمـــــــة

خاتمة:

لقد استحوذ موضوع التلوث البيئي بمختلف أنواعه اهتمام العديد من الباحثين والعلماء لما له من أهمية بالغة على حياة الأفراد والجماعات فالتلوث البيئي هو نتاج نشاط الإنسان اللامتناهي، والذي يبقى دوما يبحث عن النظافة في بيئات محددة، فلما نتحدث عن النظافة فإننا نتحدث عن الصورة الحاضرية التي تعكس الوجه الحاضري للمجتمع أو ما تقدمه هذه المجتمعات من تربية وتعليم على المستوى العام. وهذا السلوك يجب زرعه في عقل المجتمع بكافة أعماره وفيئاته الاجتماعية، فعندما يكون المجتمع نظيف فهذا ما يعطينا صورة عن البيئة النظيفة، لذلك لا بد من تعزيز هذا الاهتمام عن طريق مؤسسات المجتمع المختصة والمختلفة في هذه المواضيع للتركيز على أهمية التربية والتثقيف البيئي وتطوير السلوكيات بين أفراد المجتمعات سواء كانت مجتمعات محلية تقع على مسؤولياتها العمل على إقناع أفراد المجتمع من خلال برامج تحسيسية وتدعيم مستويات النظافة الكاملة والتي يجب أن تكون سلوكا يوميا وعادة متبعة يتم تطبيقها في البيت، الشارع، الأماكن العمومية، وفي جميع مرافق الحياة لأن كل تلك المشكلات والعقبات البيئية تحتاج إلى الإصلاح البيئي وان يغير الإنسان من السلوكات الضارة بالمجتمع والبيئة والتي لها تأثير كبير على المدى البعيد ولمنع حدوث مثل هذه الظواهر والأضرار البيئية أو لتفادها يمكن للإعلام أن يلعب دورا كبيرا في تنظيم السلوك للمجتمع ولعاداته الضارة بالبيئة من خلال عرض برامج سواء عبر التلفزيون أو الراديو خاصة بهذه المشاكل ووضع الحلول لها مثل مشكلة النفايات والتي يتم الحديث عنها دائما دون إيجاد الحلول المناسبة لها كما يجب التطرق لموضوع النفايات الخطرة مثل الجهات المعنية بالأمر وجميع مؤسسات المجتمع لعلاج هذه المشكلة لأن العمل الجماعي في هذا الميدان له الأثر الكبير في حل مشكلة النفايات على اختلاف أنواعها وذلك يتجسيد الفعلي للجهود وتنسيقها من خلال التكامل بين أفراد المجتمع والمؤسسات المعنية وذلك لحماية البيئة من النفايات.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب:

1- ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1975.

2- أحمد مالحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، بن عكنون، الجزائر، 2000.

3- أحمد مدحت سلام، التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

4- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1998.

5- بيار جورج، ترجمة أحمد الطفيلي، معجم المصطلحات الجغرافية، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2002.

6- حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي فيروس العصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط2، 1999.

7- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، البيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

8- عبد الحميد أحمد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

9- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1، 2008.

10- دافيدوف لندا، ترجمة الطواب وأخرون، مدخل إلى علم النفس، دار المرايا، الرياض، ط2،

11- رشيد الحمد، البيئية ومشكلاتها، دار عالم المعرفة، الكويت، 1987.

12- رمضان عبد الحميد الطنطاوي، التربية البيئية تربية حتمية، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 2008.

13- سحر فتحي مبروك وآخرون، نحو دور عال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2004.

14- سعود راتب، الإنسان والبيئة، دار المكتبة الحامد، عمان، الاردن، ط2، 2007.

15- سوزان أحمد أبو ريه، الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، سوريا، 1999.

16- السيد عبد العاطي، الإنسان والبيئة، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1981.

17- شريف رحماني، تقرير حول حالة مستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، 2001.

18- شريف رحماني، تقرير حول حالة مستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، 2005.

19- طارق محمد، مشاكل بيئية وأسرية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

20- عادل رفق عوض، المرأة وحماية البيئة، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 1995.

21- عادل مشعان ربيع وآخرون، التربية البيئية، دار عالم الثقافة، عمان الأردن، ط1، 2007.

22- عايدة بشارة، دراسة بعض مشاكل تلوث البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1973.

23- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، المكتبة الجامعية، مصر، ط6، 1987.

24- عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2006.

25- عصام توفيق قمر، نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004.

26- علي ليلى، المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.

27- غرابية سامر ويحي الفرحان، المدخل في العلوم البيئية، دار الشروق عمان، الأردن، 1990.

28- غريب سيد أحمد، البيئة والمجتمع، الإسكندرية، مصر، 1997.

29- فتيحة محمد إبراهيم، الثقافة والبيئة، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1998.

30- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بدون ذكر دار وبلد النشر،الجزء الأول، 1979.

31- محمد شفيق، البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الجامعية، مصر، 2001.

32- محمد عاطف عيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، مصر، 1995.

33- محمد نجيب توفيق، الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة من التلوث، مكتب الأنجو، مصر، 1985.

34- محمود الجوهري، البيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1999.

35- مصطفى الفوال صلاح، علم الاجتماع بين النظرة والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1996.

36- مصطفى عبد العزيز، العلوم البيئية، دار العربية والثقافة وعلوم التربية، القاهرة، 1976.

37- منى عبد الرزاق العمر، التلوث البيئي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.

38- هيرفيه دريميناخ وآخرون، ترجمة حورجيت الحداد، السكان والبيئة، دار عويدات للنشر، بيوت، لبنان، ط1، 2003.

39- وائل ابراهيم الفاعوري، البيئة والطفل، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط1، 2003.

40- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، دار الحقائق، الشراقة ، الجزائر، ط2، 2005،

41- وزارة تهيئة والإقليم البيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الجزائر، 2001.

المجلات:

42- مجلة العلم والتكنولوجيا، العدد 3، ملف العدد البيئية، مدير التحرير أنطوان حداد، معهد، الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1984.

الجرائد:

43- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003/07/20. العدد 43.

44- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001/12/12، العدد 77.

مكاتب:

مكتب الإحصاءات لبلدية البويرة.

مكتب البناء والتعمير لولاية البويرة

ثانيا قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

45- Paul Alin , les questions psychologique a la P.U.F ,1973.

46- Maurice Angers, imitation pratique a la méthodologique des sciences humaines, édition casbah, université Alger, 1977

47-Grawipz Madeline, Méthodes science sociale, Dalloz, Paris, 5 éditions, 1993.

الملاحـــق

عرض المقابلات: تمت المقابلا مع ثلاثة أفراد ممن لهم علاقة مباشرة بالبيئة ببلدية البويرة، وهم مسؤولة مصلحة البيئة والنظافة، الأمين العام لبلدية البويرة، مسؤول في مصلحة جمع النفايات في بلدية البويرة.

المقابلة الأولى:

أجريت المقابلة مع السيدة (ح.ح) مسؤولة في مصلحة البيئة والنظافة بمقر البلدية لولاية البويرة وقد دامت هذه المقابلة 40 دقيقة في يوم 30 ماي 2012 . كانت الأسئلة على النحو التالي:

س1: ما هي مهام مصلحتكم في هذه البلدية؟

ج1 : مراقبة المحلات التجارية ونوعية المياه في البلدية، ومراقبة قنوات المياه ونوعية الآبار ومحاربة الجرذان والتعقيم لمحاربة الحشرات الضارة.

س2 : كيف تحاولون المحافظة على البيئة باعتباركم رئيسة مصلحة؟.

ج2: نحاول من خلال هذا القضاء على التلوث ومحاربته وذلك عن طريق مراقبة المياه لكي لا تنتقل الأمراض عبرها ومراقبة الحيوانات الضالة والقضاء عليها، ومحاولة تحليل المياه من البكتيريا.

س3: ماذا تقدمون للبيئة في مصلحتكم؟

ج3: نحاول أن نقوم بغرس الأشجار وإنشاء المساحات الخضراء وهناك مشروع في طور الأشجار وهو مشروع كبير لغرس الأشجار عبر كافة البلدية لإنشاء غطاء نباتي داخلها.

ونحاول مراقبة المشاريع الكبيرة ومحاربة التلوث فيها وتعني بالذكر المصانع والمنشآت الصناعية الكبيرة.

المقابلة الثانية:

أجريت هذه المقابلة مع السيد الأمين العام لبلدية البويرة (م.ر) وقد دامت هذه المقابلة حوالي 45 دقيقة في يوم 30 ماي 2012م وكانت إجابات السيد الأمين العام على النحو التالي:

س1: كيف تقيمون عملية المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات في مدينة البويرة.

ج1: قامت بلدية البويرة بإعلان تحدد فيه مواقيت رفع النفايات وقد كان على الساعة السابعة مساءا إلى غاية الرابعة صباحا وقد اخترنا هذا الوقت لقلة الحركة في الطرقات ولكي يكون عمال النظافة في راحة تامة ويقومون بالعمل على أحسن وجه ولكن السكان لم يلتزموا به، وكانت توضع بشكل فوضوي جدا ولهذا تعتبر المحافظة على البيئة في الولاية غير ايجابية وهذا باعتبار أن المدينة في طور الانجاز وأنها تعتبر مشروع بحد ذاتها وتعتبر التضاريس عائقا كبيرا في نقل ورفع النفايات بشكل جدي وأتم وجه وهذا ما نجده في "رأس البويرة" وقد تستخدم جرارات عوض شاحنات خاصة بنقل النفايات.

وبما أن رفع النفايات تعتبر من مهام الدولة فهذا ما يعطي لها دور ناشط في الميدان ولهذا يجب أن يكون هذه المهمة حسب مهام الخواص لتعمل الدولة على مراقبة هذه الأشغال.

ويجب وضع خبراء ISO لدراسة تكاثر تلك النفايات وتهيئة الأماكن التي تناسب سكان الأحياء.

وأيضا يجب وضع غطاء نباتي وتهيئة مساحات خضراء وإعادة النظر في وضع النفايات.

س2: هل تقوم البلدية بتنشيط حملات تحسيسية توعوية للمحافظة على المدينة من التلوث؟

ج2: تقوم كل سنة بعمليات تحسيسية ونوعية لكن بدون جدوه لأن العملية التوعية والتحسيسية هي موجودة داخل الأسرة ولكي تنشرها لا بد لها من التعود عليها وان تدخلها في تربية الأبناء وكذا إدراج التربية البيئية كمادة أساسية باعتبارها الحاجة الأساسية لكل الأفراد ويجب على الفرد احترام الآخر ويتعرف على أن حريته تنتهي أين تبدأ حرية الآخر وهذا يعتبر احترام البيئة بحد ذاتها وأيضا يجب على البلدية والدولة بصفة عامة أن تمتلك وسائل ردعية تمثل هذه التجاوزات وتكون بين قوانين وتطبيقها ودفع غرامات لكل من يتعدى عليها وباعتبار البيئة يجب المحافظة عليها فان هذه القضية قضية جماعية تدخل فيها كل خلية من خلايا المجتمع.

س3: ما هي مصادر التلوث الخطيرة في البويرة؟

ج: نجد مصادر كثيرة ولكن نذكر أهمها وهي المشاريع الغير منتهية، النفايات المترلية والثقيلة والجرذان في العمارات والبعوض والمياه الراكدة والحيوانات الضالة التي تنقل عبرها كل أنواع الأمراض الخطيرة، وتعتبر ملوثة للبيئة الحصرية.

س4: كيف يمكن أن نصل إلى مستوى ثقافي بيئي في مدينة البويرة في رأيكم؟

ج4: يجب التقيد بدفتر شروط وأول شرط يكون المحافظة على البيئة بكل أنواع التلوث.

منع كل مشروع يمس بالبيئة وهذا المنبع يكون من طرف السلطات المختصة وذلك بعد الدراسة المعمقة من لرف الخبراء في هذا المختصين.

تكييف العمليات التحسسية والتوعية وبكل الوسائل الحديثة.

- ادخل مادة التربية البيئية في البرامج التعليمية والبيئية.

المقابلة الثالثة:

أجريت هذه المقابلة مع السيد (ز) مسؤول بالبلدية في مصلحة جمع النفايات لولاية البويرة وقد دامت هذه المقابلة حوالي 30 دقيقة في يوم 2012/05/31 وكانت إجاباته على الشكل التالي:

س1: ما هي مختلف التدخلات والنشاطات التي قامت بها البلدية في سبيل المحافظة على البيئة من أضرار التلوث؟

ج1: وظفنا عدة تقنيات ومن بين هذه التدخلات قمنا بتوظيف ورشة الجزائر البيضاء وقد قسمنا هؤلاء المساهمين والعمال على الأحياء لجمع ورفع النفايات وقد كانت عدة وسائل مستعملة المكانس، الشاحنات، وقد قمنا بوضع عدة لافتات تحث على المحافظة على البيئة من التلوث. ووظفنا عددا كبيرا من العمال وقد كلف مكتب البيئة والنظافة ليقوم بدورات حول المحلات التجارية لمعرفة الأحوال الداخلية لها وكيفية التعامل مع النفايات التي يستخدمونها من محلاتهم.

س2: كيف تكون عملية التنظيف داخل الأحياء؟

ج1: تكون عملية التنظيف في الأحياء على النحو التالي :

وضع وقت زمني لإخراج النفايات ورفعها وقد كان من السابعة مساء و4 صباحا ويكون دفع تلك النفايات بواسطة مكانس والشاحنات.

وقد قسمت بلدية البويرة إلى منطقتين.

المنطقة الأولى يقوم 10 عمال برفع النفايات والكنس وغير ذلك.

المنطقة الثاني يقوم 9 عمال برفع النفايات والكنس وغير ذلك من أعمال خاصة بالتنظيف وتكون العملية بالتداول.

س3: ما هو عدد عمال النظافة في كل حي؟

ج3: يتراوح عدد العمال في كل حي بين 8 و 10 عمال بين من يعمل بالمكنسة وسائق شاحنة.

س4: هل تتابعون هؤلاء العمال؟

ج4: نعم بالطبع وتكون المتابعة بواسطة قائد الفرقة التابعة لكل إذ تكون المتابعة والحوار مع «le chef d'équipes» إذ تكون العملية على النحو التالي:

1) قائد الفرقة أي العمال.
2) السائق
3) العمال المخصصين في التنظيف ورفع النفايات

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محند أولحاج

البويرة

استمـــــارة بحث فـــي

دار المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة من التلوث بالنفايات

دراسة ميدانية في «الحي الغربي»

البويرة

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه البيانات الواردة في الاستمارة قصد مساعدتنا في انجاز بحث علمي لذا نطلب منكم الإجابة بكل صراحة وستحظى إجاباتكم بكل سرية لذا نطلب منكم وضع علامة × في الخانة المناسبة ولكم منا جزيل الشكر

أولا: محور البيانات الشخصية والبيانات العامة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

3- المستوى التعليمي: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- مدة الإقامة في الحي:.....

5- الأصل الجغرافي:.....

6- طبيعة النشاط:.....

ثانيا: علاقة الثقافة البيئية بظاهرة التلوث

7- كيف تصف حيك؟

نظيف ☐ نظيف جدا ☐ نوعا ما ☐ ملوث ☐

8- حسب رأيك من هو المسؤول عن زيادة التلوث في حيكم؟

.....

9- ما هي أسباب التلوث في حيكم؟

كثرة النفا☐ قلة الوعي البيئي ☐ تزايد السكان ☐ الفقر وتدني المستوى المعيشي ☐

آخر:.....

10- كيف نقوم بالتخلص من النفايات؟ بوضعها في:

كيس بلاستيكي ☐ في إناء مغطى ☐ في إناء بدون غطاء ☐

آخر:.....

11- إلى من توكل مهمة إخراج النفايات؟.....

لماذا.....

12- هل ترى أن هناك علاقة بين طبيعة النشاط المهني الممارس وبين زيادة نسبة الثلوت؟

توجد ☐ لا توجد ☐

فسر كيف ذلك؟.....

13- عند إيجادك النفايات في الشارع ماذا تفعل؟

الشعور بالاستا☐ التوبيخ اللفظي ☐تم بالنظافة بداخل مترلي ☐

محاولة إزالتها ☐ أقدم توجيهات ونصائح ☐

آخر:.....

14 ما رأيكم في البرامج المقدمة من خلال المقررات التعليمية فيما يخص حماية البيئة؟.....

.....

15- هل تشجع أطفالك على العمل بها؟ نعم ☐ لا ☐ لماذا.....

.....

16- هل تتابعون البرامج التلفزيونية والإذاعية التي تهتم بالمحافظة على البيئة؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

17- هل سبق وأن قدمت إذاعة البويرة برنامجا خاصا بحماية البيئة؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة "بنعم" ما الذي استفدت منه؟

.....

18- كيف تقيّم عمل مصالح البلدية فيما يخص حماية البيئة؟

.....

19- ما رأيك في المجهودات المختلفة في مكافحة التلوث؟.....

.....

ثالثا: تكامل المجهودات البيئية وعلاقتها بالمحافظة على البيئة

20- ما الذي تقدمه للبيئة في إطار المحافظة عليها من التلوث بالنفايات؟

.....

21- كيف تقيمون دورك في مواجهة مشكلة التلوث في حيكم؟

فعال ☐ غير فعال ☐ نوعا ما ☐

ما سبب ذلك:.....

22- كيف تتعامل مع من يزيد من تلويث حيكم بالنفايات؟

.....

23- هل تتناقش مع غيرك في الحي عن ظاهرة التلوث بالنفايات فيه؟

نعم ☐ لا ☐

24- هل تتناصحون فيما بينكم بعدم رمي النفايات في حيكم؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

25- هل تقام عمليات تنظيف في الحي عندكم؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

26- هل تشارك في هذه العمليات؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

27- كيف تكون الاستجابة لهذه العمليات من طرف سكان الحي؟

ضعيفة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐

28- ما هي السلوكات والتصرفات التي تراها مناسبة أكثر لمساهمة سكان الحي في المحافظة عليه من النفايات؟

عدم إلقاء النفايات في الشارع ☐ التخلص من النفايات بصورة سليمة ☐

التوعية والمشاركة في حماية البيئة ☐ أخرى أذكرها.....

29- هل هناك اتفاق بينك وبينهم في الرؤى حول المحافظة على البيئة؟

اتفاق ☐ خلاف ☐ آخر:

30- هل تعتقد أن مسؤولية حماية بيئة حيكم من التلوث بالنفايات هي مسؤولية:

فردية ☐ جماعية ☐ كلاهما ☐